INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أبريل 2002

April 2002

السيد/ جون بيرسل

يسعدنى ويشرفنى ان تطلب منى هيئة تحرير المجلة ان اقوم بتحرير المقالة الاقتصادية للمجلة مما يمكننى من طرح وجهة نظرى فى احدى القضايا التى تمت مناقشتها بين اعضاء الانتوساى خلال السنوات الاخيرة الا وهى : دور الاجهزة العليا للرقابة فى معالجة مشكلة الجرائم المالية ، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع اثناء مؤتمر مونتفيديو عام ١٩٩٨ ضمن موضوع منع وكشف الغش والفساد كما اثيرت نفس القضية ايضاً فى مؤتمر سول الذى عقد فى اكتوبر الماضى وذلك ضمن موضوع غسيل الاموال وبما ان زملائى مازالوا مهتمين بهذه القضية ووفقاً لشعار منظمة الانتوساى "الخبرات المتبادلة تفيد الجميع" ، اعتقد ان القراء ربما يهتمون بخبرات مكتبنا فيما يتعلق بهذه القضية .

ان خبراتنا ناجمة عن فحص موضوع التهرب الضريبى والذى بدء منذ عام ١٩٩٩ على نطاق واسع وذلك بعد نشر بعض التقارير الاعلامية المتعلقة باستخدام احدى البنوك الايرلندية الكبرى الحسابات غير المحلية كوسيلة للتهرب من ضريبة الفائدة المحصلة على الايداعات ببساطة تعتبر فائدة الايداع احدى اشكال الدخل وبالتالى تخضع لضريبة الدخل وتعتبر هذه الضريبة ضريبة خاصة بهذا النوع من الدخل والمؤسسات المالية ملزمة وفقاً للوائح بتطبيق هذه الضريبة وتسديدها لمفوضية الايرادات على فترات محددة بالاضافة الى قيدها فى شكل محدد .

وقد انكر البنك محل المشكلة أى خطأ بل وزعم انه قد اتفق مع مفوضية الايرادات حول كيفية معالجة هذا الامر ، كما اكد البنك ايضاً ان تلك القضية منتشرة فى مجال الصناعة ككل وان سلطات الدولة على دراية كاملة بها .

وبعد فشل التحريات الاولية التى قامت بها لجنة الحسابات العامة التابعة للبرلمان فى القاء الضوء على الوضع ، اصدر البرلمان تشريع (بتوصية من اللجنة) يخولنى سلطات خاصة ذات طبيعة قضائية بهدف تحرى الامر واعداد تقرير يتضمن ملاحظاتى .

ولكى نكون اكثر تحديداً ، فقد طلبت منى :

(١) فحص موضوع ضريبة الفائدة المحصلة على الايداعات من قبل مفوضية الايرادات والمؤسسات المالية وذلك على مدار ١٢ عاماً .

(٢) التأكد من عدم وجود عجز فى حجم مبالغ الضريبة التى تسددها المؤسسات المالية وماهى الاسباب والظروف المحيطة بذلك العجز .

(٣) التأكد من المعلومات المعروفة او المتاحة لدى المؤسسات المالية ، مفوضية الايرادات ، وزارة المالية ، البنك المركزى الايرلندى فيما يتعلق بالممارسات الخاصة باستخدام الحسابات الخارجية للتهرب من ضريبة الفائدة المحصلة على الايداعات .

بمجرد إصدار التشريع ، يقوم فريق عمل من الجهاز الاعلى للرقابة الايرلندى باجراء الفحص اللازم وهذا الفريق له خبرة واسعة فى مجالات المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات بالاضافة الى القانون ، ففى مرحلة مبكرة طلب من المؤسسات المالية تقديم معلومات مختلفة الى وقد استجابت جميع المؤسسات لذلك ، وقد عقدت اجتماعات للمتابعة مع ممثلى تلك المؤسسات لتوضيح وشرح تلك المعلومات ، وفى ذات الوقت تم الحصول على الملفات من سلطات الدولة المتعلقة بالموضوع وقد صاحب اوراق الفحص بعض المناقشات مع الجهات عند الحاجة لذلك ، وقد تم تزويد كل

بقلم السيد/ جون بيرسل ، المراقب والمراجع العام الايرلندى

مؤسسة مالية وكل سلطة من سلطات الدولة الثلاثة بموجز للمعلومات التى قدمت لنا وذلك بهدف التأكد من صحة ادراكى للحقائق فى تلك المرحلة .

وبمجرد الحصول على المعلومات الاولية اخذ التحقيق بعداً جديداً ، وباستخدام السلطات التى يخولها لى التشريع قمت بتطبيق مفهوم نو ثلاثة جوانب :

(١) توجيه المؤسسات المالية لتطبيق الاقرارات الكتابية المشفوعة بالقسم بشأن أى مستندات محل التحقيق .

(٢) تعيين مراجع خارجى بهدف فحص الحسابات والسجلات الخارجية للمؤسسات المالية .

(٣) توجيه الافراد للمثول امامى وتقديم الدلائل مشفوعة بالقسم .

فيما يتعلق بالجانب الاول ، فقد سعيت للحصول على الوثائق المعنية بالموضوع او أى من الجوانب الخاصة بادارة ضريبة الفائدة المحصلة على الايداعات وذلك فى الفترة مابين ١ يناير ١٩٨٦ و ١ ديسمبر ١٩٩٨ على ان تضم تلك الوثائق بشكل خاص محاضر اجتماعات مجلس الادارة ، واللجان الفرعية التابعة له ، لجان المراجعة التى قد اشارت الى هذه الضريبة او الحسابات الخارجية ، بالاضافة الى التقارير الواردة الى والصادرة عن الادارة العليا فيما يتعلق بادارة هذا النوع من الضرائب والاعفاءات الخارجية ، بالاضافة ايضاً الى تقارير المراجعة الداخلية والمراسلات التى تمت مع المراجع الخارجى بشأن هذا الموضوع .

اما بالنسبة للجانب الثانى وهو تعيين مراجع مالى خارجى فليس هناك تضارب فى المصالح ، فبعد التشاور مع ادارة الايرادات بالمملكة المتحدة وعدد من الشركات الكبرى الواقعة فى المملكة المتحدة وذات الخبرة الكبيرة فى هذا الموضوع قمت بتعيين مراجع خارجى ليقوم بالعمل داخل المؤسسة المالية بالنيابة عنى – فهناك ٥٦ مكتب وفرعاً تابعاً لـ٢٢ مؤسسة وهذا الرقم يمثل القاعدة الخاصة بهذا النوع من الضريبة ووفقاً للتشريع الخاص يقوم المراجع وفريق العمل التابع لها باتمام الاعمال تحت سلطتى واشرافى .

اما بالنسبة للجانب الثالث من المفهوم فهو يختص بالاستماع الى ٧٦ شاهد تحت القسم وذلك بهدف الوصول الى الحقيقة ، وقد اثبت هذا الاسلوب فاعليته فى التأكد من صحة المعلومات التى تضمنتها الوثائق بالاضافة الى الحصول على حقائق جديدة .

وقد تم استكمال التحقيق وقدم التقرير الى البرلمان فى غضون (٧) اشهر ، وقد اثبت هذا التقرير عدم التزام عدد كبير من المؤسسات المالية فقد اظهرت تلك المؤسسات عدم اكتراث بالنسبة للتأكد من مكان اقامة اصحاب الحسابات بل وفى العديد من الحالات شجعت تلك المؤسسات اشخاص غير مؤهلين على فتح حسابات خارجية وذلك لدعم الايداعات بها ، حتى عندما اكدت وحدات المراجعة الداخلية لتلك المؤسسات فى تقاريرها وجود نقاط ضعف فيما يتعلق بهذا الموضوع فقد اظهرت عملية المتابعة ضعفاً شديداً ، وعدم التزام بالاضافة الى عدم وجود خطة نظامية ، وقد قدر التقرير وجود عجز فى هذا المجال بما يقدر بملايين اليورو ، وقد كشف التقرير عن ان السلطات الحكومية المسئولة قد اتسمت بالسلبية فيما يتعلق بالمؤسسات المالية وادارتها للالتزام ، كما ان تلك المؤسسات قد اهملت بصورة او باخرى اشارات الخطر التى ظهرت على فترات مختلفة خلال فترة ١٢ عاماً ، وقد ضاعف هذه السلبية فشل مفوضية الايرادات فى ممارسة حقوق الفحص المحدودة الممنوحة لها

على تلك المؤسسات المالية ، ايجازاً يمكننا القول بان الحكومة قد تبنت مبدأ لأرى ، لاسمع ، لا اتكلم .

وقد مثل تقرير الفحص اساساً جيداً للاستقصاء الذى قامت به لجنة الحسابات العامة ، وقد مثلت جلسة الاستماع التى تمت على مرأى ومسمع من العامة وتم بثها فى التليفزيون ، رؤية جيدة لموضوع السيادة داخل المؤسسات المالية ، كيفية رقابة الدولة على قطاع البنوك ، وماهية عمل مفوضية الايرادات .

ولقد كان لتقرير اللجنة اثار كبيرة تشمل مايلى :

* انشاء هيئة نظامية جديدة لكل المؤسسات المالية .
* اعادة هيكلة الاجراءات المتعلقة بالسيادة داخل مفوضية الايرادات .
* تطوير وزيادة حقوق الفحص والاطلاع التى تتمتع بها مفوضية الايرادات داخل المؤسسات المالية .
* انشاء جهاز اشرافى جديد بالنسبة لمهنة المراجعة .

اعتماداً على نتائج تقرير الفحص قامت مفوضية الايرادات بتطبيق سلسلة من المراجعات داخل المؤسسات المالية ، وقد نجم عن تلك المراجعات استرداد مايوازى ١٩٤ مليون دولار امريكى سواء كان ذلك فى شكل ضرائب او فوائد او غرامات ، كما اسفرت ايضاً الخطة التطوعية لمتابعة الافصاح عن اصحاب الحسابات الخارجية عن مبلغ اضافى يقدر بـ ١٩٧ مليون دولار وهى قيمة الضرائب المفروضة على عدد ٣٥٠٠ من اصحاب الحسابات الخارجية .

ومن المتوقع ان تسفر اعمال المراجعة المكثفة التى تقوم بها مفوضية الايرادات الان عن جمع المزيد من الاموال .

وفيما يلى اهم الدروس المستفادة من الفحص الذى قمت به بالاضافة الى الشهادة التى ادلى بها امام لجنة الحسابات العامة :

* يجب ان يصحب عملية تفويض القطاع الخاص بجمع الضرائب تطبيق لنظام مراقبة فعال .
* وضوح المسئوليات هو احدى الشروط الاساسية للسيادة الجيدة .
* استخدام سلطات الرقابة مثل مفوضية الايرادات ، جميع السلطات المخولة اليها بحكم القانون وذلك بهدف ضمان الالتزام .
* وجوب استقلالية المراجعة الداخلية عند ممارستها لمهامها بالاضافة الى وجوب استخدامها لموظفين ذوى مؤهلات جيدة ، بالاضافة الى امكانية الاتصال المباشر بمجلس الادارة .
* امكانية التفاهم حول استقلالية المراجعة الخارجية عن طريق توفير بعض الخدمات الاخرى .
* احتمال احتياج الجهاز الاعلى للرقابة لسلطات خاصة لكى يتمكن من اجراء فحص فعال فى المجالات التى يشترك بها القطاع الخاص.

لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بالكاتب :

Office of the Comptroller and Auditor General, Head Office, Tresury Block, Dublin Castle, Dublin 2, Ireland.

تليفون 01-6031000
فاكس 01-6031010
البريد الالكترونى : Postmaster@audgen. irlgov.ie
او موقع الانترنت : www.irlgov.ie

بنجلاديش

مراقب ومراجع جديد :-

قام السيد/ محمد احسان على سازكار بأداء القسم الخاص بتولى منصب المراقب والمراجع العام لبنجلاديش وذلك بدءاً من ٥ مارس ٢٠٠٢ ، حيث ان المراجع العام السابق السيد/ سيد يوسف حسين قد احيل للتقاعد فى ٤ فبراير ٢٠٠٢ .

والسيد سازكار من مواليد عام ١٩٤٣ ، وهو حاصل على ماجستير باللغة الانجليزية من جامعة زاجيساهى عام ١٩٦٤ ، وقد اجتاز سيادته اختبار الخدمات العليا المركزية ومن ثم انضم لمكتب المراجعة والمحاسبة لبنجلاديش عام ١٩٦٧ وقد تولى سيادته قبل هذا المنصب عدة مناصب هامة مثل وزير القوى العاملة والتوظيف فى حكومة بنجلاديش ، كما تولى سيادته ايضاً لمدة عامين منصب المستشار الوطنى للاصلاحات ضمن مشروع مراجعة الحكومة وهذا المشروع قد تم بناء على عمل مشترك بين حكومة بنجلاديش ووزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة .

وقد تولى سيادته ضمن الوظائف العديدة التى تولاها مناصب مختلفة مثل : وزير اضافى ، وزير مشترك ونائب وزير وذلك فى عدة وزارات ضمن حكومة بنجلاديش .

وقد تلقى السيد/ سازكار تدريبات فى العديد من الدول الاجنبية من ضمنها الولايات المتحدة الامريكية ، سنغافورة ، باكستان .

حلقة دراسية للاسوساى :

استضاف مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش الحلقة الدراسية التابعة للاسوساى حول موضوع المراجعة المالية وذلك فى الفترة مابين ٣-١٢ سبتمبر ٢٠٠١ ، وتلك الحلقة الدراسية التى استغرقت ٨ ايام كانت تحت رعاية منظمة الاسوساى ، وقد شارك فيها ممثلون من ١٦ دولة اسيوية .

موقع جديد للمكتب على شبكة الانترنت

اطلق مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش موقعه على شبكة الانترنت وهو :

www.cagbd.org ، والموقع يحتوى على معلومات تتعلق بانشطة المكتب ، القواعد والاجراءات التى يتبعها المكتب عند اجراء المراجعات ، بالاضافة الى العديد من الوثائق الهامة والمفيدة مثل : معايير المراجعة الحكومية ، قانون اخلاقيات المهنة للمراجعين الحكوميين ، ودليل تقويم الاداء ، كما سيتمكن زوار الموقع من الاطلاع على التقارير السنوية للمكتب وتقارير المراجعة الخاصة بالعديد من الوزارات ، وتلك التقارير مكتوبة ببرنامج وورد ويمكن انزالها اذا مارغب زائر الموقع فى ذلك ، بالاضافة الى ذلك فهناك قسم جديد قيد الانشاء يختص باخبار المكتب والاصدارات الجديدة التى سيقوم بها ، ويعتقد المكتب ان هذا الموقع سيكون مفيداً لموظفيه ، وعملاءه والجماعات الاخرى المعنية .

ويسعد المكتب ان يتلقى بكل ود وترحاب أى تعليقات واقتراحات بشأن تطوير الموقع وجعله اكثر سهوله فى الاستخدام .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال :

189, Shaheed Syed Nazrul Islam Saran, Kakrail, Dhaka-100, Bangladesh.

فاكس : 8801218312690

بريد الكترونى : saibd@citechco.net

او موقع المكتب : www.cagbd.org.

ممثلين من الاجهزة العليا للرقابة بكل من : بلجيكا ، الدانمارك ، النرويج ، البرتغال ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اثناء اجتماعهم ببروكسل

بلجيكا :-

مؤتمر الاجهزة العليا للرقابة بشأن أف – ١٦

اجتمع فى ١٥ يونيو ٢٠٠١ مسئولوا مراجعة رفيعوا المستوى كممثلين للدول الست التى تشارك فى برنامج المقاتلة متعددة الجنسيات إف – ١٦ وقد عقد هذا الاجتماع فى بروكسل والدول الممثلة فى الاجتماع هى بلجيكا ، الدنمارك ، النرويج ، البرتغال ، هولندا والولايات المتحدة .

وقد تم دعوة البرتغال وهى احدث الاعضاء لحضور الاجتماع للمشاركة فى المؤتمر وذلك بعد اشتراكها فى البرنامج فى يونيو ٢٠٠٠ .

وقد اعطيت الوفود نبذة عن كيفية انتهاء متابعة مدة خدمة مابعد البيع ، وعمليةصيانة منتصف العمر التى تتم للطائرة ، وقد استعرض مكتب المراجع العام الامريكى نتائج المراجعة التى تمت عام ١٩٩٦ بالنسبة لعملية تسعير برنامج صيانة منتصف العمر (انظر GAO/NSIAD-96-239 المتاحة على موقع www.gao.gov) ، كما تلقى المشاركون ايضاً استعراضاً سريعاً للجهود الخاصة باعادة هندسة نظام المبيعات العسكرية الاجنبية وذلك بهدف معرفة اكبر بعملية مفاوضات العقود بالاضافة الى الاسراع فى انهاء العقود ، كما قامت الوفود ايضاً بمناقشة القرارات الخاصة بالبرنامج التالى لبرنامج إف – ١٦ .

لمزيد من المعلومات حول مؤتمر إف – ١٦ نرجو الاتصال بالسيد/ بيكرر من محكمة المراجعة البلجيكية على العنوان التالى :

Regentschapsstraat 2,B-1000 Brussels, Belgium .

فاكس : 3225518622

بريد الكترونى :

F16 SAI Conference@Crek.be

كندا :

مفوض البيئة والتنمية المستدامة يسلم تقرير عام ٢٠٠١ :

سلمت السيدة/ جوان جيلانس المفوض الكندى للبيئة والتنمية المستدامة تقريرها لعام ٢٠٠١ الى البرلمان الكندى وذلك فى ٢ أكتوبر ٢٠٠١ ويعتبر هذا ا لتقرير اول تقرير لها منذ توليها هذا المنصب فى اغسطس ٢٠٠٠ . ان مفهوم التنمية المستدامة مفهوم يتكامل مع واجباتها ، كما يعتبر هذا المفهوم ايضاً النقطة الاولى بالرعاية بالنسبة لدور المكتب كحارس للبيئة ، كما يؤكد التقرير "فأن التنمية

المستدامة لاتعنى حماية البيئة فحسب ، بل ايضاً تعنى تطوير والحفاظ على جودة مستوى الحياه بالنسبة للبشر فى كل من كندا وجميع انحاء العالم" .

وقد حدد التقرير ثلاث مجالات للنشاط الفيدرالى – فاعلية الحكومة فى حماية والحفاظ على البحيرات العظمى وحوض نهر سانت لورانس وسياسات ونظم ادارة الوزارات الفيدرالية بالنسبة لتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة ، بالاضافة الى التعديلات التى ادخلتها الحكومة الكندية على مفاهيمها المتعلقة بالتغيير المناخى وكفاءة الطاقة ، كما ناقش التقرير ايضاً عملية الالتماسات البيئية التى تسمح للكنديين بالتعبير عن اهتمامتهم البيئية امام الحكومة .

كما يشمل التقرير الذى يحتوى على سبعة فصول مقتطفات من بعض شرائط الفيديو التى توضح القضايا التى تم مناقشتها.

اما فيما يتعلق بالمستقبل فقد ذكرت المفوض ان الموضوع الرئيسى لتقريرها عام ٢٠٠٢ سيكون قياس مدى التطوير الذى حققته الحكومة الفيدرالية فى بعض المجالات الرئيسية مثل : المواد السامة ، المواقع الملوثة وادارة المخلفات ، اما بالنسبة لعام ٢٠٠٣ ومايليه فهى تخطط لطرح سؤال رئيسى الا وهو "ماهو الشيء الذى يمكن مراجعته ويصنع فارق كبير مع الكنديين ؟" .

ويمكن ان تشتمل الموضوعات على الصحة البيئية والعلاقة بين التجارة والبيئة ، والمواد الطبيعية بوصفها رأس مال قيم يجب الحفاظ عليه ، وقدرة الحكومة على لعب دور القائد الجيد وادارة برامجها المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة .

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال :

تليفون : 6139953708

فاكس : 6139570474

البريد الالكترونى :

communications@oag-bvg.gc.ca

كما يمكن الاطلاع على تقرير المفوض بزيارة موقع :

domino/cesd-cedd.nsf/html1/menu 3-e.html

الاتحاد الاوروبى
رئيس واعضاء جدد
فى محكمة المراجعين الاوروبية :

فى ١٦ يناير ٢٠٠٢ عين السيد/ خوان مانويل فابرا فالس من اسبانيا رئيساً لمحكمة المراجعين الاوروبية السيد/ خوان الرئيس التاسع للمحكمة وقد تم ترشيحه لتولى ذلك المنصب فى مارس ٢٠٠٠ ، وستنتهى فترة توليه لذلك المنصب فى ١٥ يناير ٢٠٠٥ وقد كان سيادته مسئولاً عن مراجعة المحكمة لصندوق التنمية الاوروبى وذلك فى الفترة مابين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ، كما كان سيادته ايضاً عضواً فى مجموعة المراجعة المسئولة عن اعداد بيان التأكيد .

اما فى الفترة مابين ١٩٩٤-٢٠٠٠ فقد كان سيادته عضواً فى البرلمان الاوروبى حيث شملت مسؤولياته خدمة لجنة الموازنات ولجنة الرقابة على الموازنة ، كما كان سيادته عضواً فى البرلمان الاسبانى فى الفترة مابين ١٩٨٢-١٩٩٤ ، فى اثناء ذلك الوقت ايضاً كان سيادته عضواً فى جمعية شمال الاطلنطى ، الجمعية البرلمانية للمجلس الاوروبى ، بالاضافة الى جمعية اتحاد غرب اوروبا .

وقد ولد السيد/ فابرا فى تورتوسا ، وسيادته يحمل شهادة جامعية فى القانون من جامعة مدريد ، كما شغل سيادته منصب مدير شركة فى كل من مجال الزراعة والتكنولوجيا تعمل فى اسبانيا ، ولها مشروعات بفرنسا ، والمملكة المتحدة ، وهولندا والولايات المتحدة .

واعتباراً من ا يناير ٢٠٠٢ ينضم للعاملين بمحكمة المراجعين الاوروبية خمس اعضاء جدد ، وقد تم ترشيح هؤلاء الاعضاء بواسطة مجلس الاتحاد الاوروبى بعد التشاور مع البرلمان الاوروبى وهؤلاء الاعضاء هم : السيد/ لارس توبيسون (السويد) ، د/هيدا فون ويدل (المانيا) ، السيد/ دافيد بوستوك (المملكة المتحدة) ، السيد/ مورتن لويس ليفسهون (الدنمارك) ، السيد/ ايوانيس سارماس (اليونان) ، كما جدد المجلس الصلاحيات الممنوحة للاعضاء التاليين : السيد/ هربرت ويبر (النمسا) ، السيد/ فرانسوا كولنج (لكسمبورج) ، السيد/مارتن انجويردا (هولندا) والسيد/ جين – فرانسوا بيرنكوت (فرنسا) .

السيد/ خوان مانويل فابرا فالس

لمزيد من المعلومات بشأن محكمة المراجعين الاوروبية نرجو الاتصال بـ :

European Court of Auditors
External Relations Department
12, rue
Aleide DeGasperi, L-1615
Luxembourg

تليفون : 352439845410

فاكس : 352439846430

البريد الالكترونى :

euraud@eca.eu.int

موقع الانترنت :

www.eca.eu.int/en/organigramme/organigram.html.

المانيا :
اصدار التقرير السنوى لعام ٢٠٠١ :

سلمت المحكمة الالمانية الفيدرالية للمراجعين فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠١ تقريرها السنوى الى الاجهزة الفيدرالية التشريعية والحكومة ، ويعكس التقرير الموضوعات المختلفة التى تضمنتها الـ ٦٠٠ خطاب ادارى التى تم اصدارها بواسطة المحكمة الفيدرالية للمراجعين اثناء قيامها بالمراجعة السنوية والاعمال الاستشارية ، كما شمل التقرير ايضاً تعليقات حول المخصصات والحسابات الرأسمالية الفيدرالية بالاضافة الى ٨٦ اشارة حول ملاحظات مراجعة محددة ، وتختص معظم تلك الاشارات بقضايا هامة ، ان القضايا المذكورة فى التقرير ستوفر حوالى ١ر٧ بليون يورو .

وتعتبر الانشطة المتعلقة بالخصخصة واستهلاك المصادر هى الموضوعات الرئيسية لهذا التقرير الاخير ، وتشمل نقاط الضعف المذكورة فى التقرير التصميم والتنفيذ غير

الكافي للمشروعات وسوء اجراءات الاختيار بالنسبة للمشروعات .

كما اشار التقرير ايضاً الى العلاقة المالية العامة وممارسات التمويل بين الحكومة الفيدرالية والولايات الفيدرالية مركزاً على بعض المشاكل الرئيسية مثل : النقص فى تحصيل الضرائب ، ادارة الاعمال العامة ، والتمويل الفيدرالى الزائد او غير العادل بالنسبة لمشروعات وبرامج الولايات الفيدرالية ، بالاضافة الى ذلك فقد ناقش التقرير العيوب التى تشوب قطاع الدفاع مثل : زيادة المخزون ، اجراءات التدبير غير الكافية ، وكما هو الحال مع السنوات السابقة فقد اشار التقرير الى المستوى المرتفع للدين العام والذى مازال حتى الان امر ذو اهمية .

النسخة المختصرة من التقرير السنوى (بكل من اللغة الالمانية والانجليزية) متوافرة مجاناً وذلك عن طريق مراسلة العنوان التالى :

Bundesrechnungshof, Referat Pr/Int, D-53048 Bonn

اما النسخة الكاملة من التقرير (باللغة الالمانية) فهى متاحة على العنوان المذكور اعلاه وذلك فى صورة مجلد او كاسطوانة ممغنطة ، كما يمكن انزال التقرير من على موقع المحكمة على الانترنت www.bundesrechnung shof. de .

للمزيد من المعلومات نرجو الاتصال :

Federal Court of Audit, D 53048

Bonn, Germany,

تليفون : 721-0-1000 (1888)49++

فاكس : 7212610 (1888) 49

اندونيسيا :-

تعديلات دستورية بهدف دعم الجهاز الاعلى للرقابة :

ان جمهورية اندونيسيا بصدد الدخول فى حقبة الاصلاح مما يستدعى اجراء بعض التعديلات الدستورية المتعلقة بدور الجهاز الاعلى للرقابة ، ويجب ان نذكر ان الصياغة اللينة لدستور ١٩٥٤ قد تركت مساحة للعديد من التفسيرات التى تعوق انشطة الجهاز فى السبيل الوصول الى الممارسات الديمقراطية والاستقلالية الاقليمية .

وفيما يلى بعض تلك التفسيرات التى تعوق عمل الجهاز الاعلى للرقابة :

* يحق للجهاز الاعلى للرقابة مراجعة الحكومة المركزية فقط ، وليس الحكومات الاقليمية او مشروعات الملكية المشتركة بين الدولة والاقليم .
* لايملك الجهاز الاعلى للرقابة عدد كافى من المكاتب فى الاقاليم ، مما يمنع الجهاز من الوفاء بالتزاماته اتجاه انشطة المراجعة .
* لايملك الجهاز الاعلى للرقابة تفويضاً لابلاغ تقارير المراجعة الى البرلمانات الاقليمية والتى فى الواقع لها حق فرض الرقابة على الادارة التنفيذية الاقليمية وفقاً للدستور يقوم الجهاز الاعلى للرقابة برفع تقاريره فقط الى البرلمان الوطنى .

كل تلك الظروف ادت الى ادخال تعديلات على الدستور وخاصة ذلك الجزء المخصص للجهاز الاعلى للرقابة (المادة ٢٣ ، الفقرة ٥) ، وتنص تلك الفقرة على "يتم انشاء جهاز اعلى للرقابة بهدف مراجعة مسئولية تمويل الدولة ، وستضم اللائحة القواعد المنظمة لذلك ، وستعرض نتائج تلك المراجعة على البرلمان" .

وقد نص القانون رقم (٥) لعام ١٩٧٣ على القواعد المنظمة للجهاز الاعلى للرقابة ، وينص هذا القانون على ان الجهاز يعتبر "مؤسسة عليا" مستقلة عن سلطة وتأثير الحكومة ولكنها لاتعتبر اعلى من الحكومة ، من الناحية التنظيمية يعتبر الجهاز احدى المؤسسات الخمسة العليا والتى تضم كل من الرئيس والبرلمان ويعتبرون كلهم فى نفس ذات المستوى .

وتختص الجمعية الاستشارية للبرلمان بمهمة تعديل الدستور ، وقد ضم الجهاز الاعلى للرقابة فى خطابه الموجه الى اللجنة الفرعية التابعة للجمعية العديد من المقترحات الرئيسية التى تهدف الى تعزيز وضع الجهاز الاعلى للرقابة مثل : توزيع مكاتب الجهاز الاعلى للرقابة على المحافظات الرئيسية بدلاً من تمركزها فى العاصمة فقط ، هذا التوزيع يستلزم بالطبع اصدار لائحة جديدة تنص على تسليم نتائج المراجعة بواسطة المكاتب الاقليمية الى البرلمانات الاقليمية التابعة للبرلمان الوطنى.

جانب اخر يجب التأكيد عليه هو استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة وحرفيته ، ولذا يعتبر وضع معايير للمراجعة الحكومية احدى الاولويات الخاصة بالسلطة وهى تعتبر مثال جيد لاستقلالية وحرفية المراجع الخارجى .

ولكن يجب ان نلاحظ وجود قيود تعوق دور الجهاز الاعلى للرقابة فى الاقاليم ، مثلما هو الحال مع المادة ٢٥ من القانون ٢٥ لعام ١٩٩٩ والخاص باستقلالية الاقاليم ، وتنص تلك المادة على ان مراجعة مسؤولية التمويل الاقليمى تتم وفقاً للقواعد واللوائح الحالية مما يعنى امكانية اتمام المراجعة بواسطة وكالات المراجعة غير التابعة للجهاز الاعلى للرقابة .

ولم تصل الحكومة الحالية لقرار بعد بشأن اما ان يكون لديها مراجع واحد خارجى أوهيئة واحدة للمراجعة الداخلية ، وسيلعب الجهاز الاعلى للرقابة دور المراجع الخارجى اما المراجع الداخلى سواء على المستوى الاقليمى والوطنى فسيتحمل مسؤوليته مكتب المفتشية العامة .

وفى اجتماعها السنوى الذى عقد فى نوفمبر ٢٠٠١ ، طرحت الجمعية الاستشارية للبرلمان ٣ مواد جديدة خاصة بالجهاز الاعلى للرقابة وذلك من خلال التعديل الثالث (المواد ٢٣ هـ ، ٢٣ و ، ٢٣ ز) والذى يؤكد على التفويض الممنوح للجهاز الاعلى للرقابة لمراجعة الامور المالية للحكومة الوطنية ، حكومة المقاطعات ، والحكومة على مستواها الادارى الثانى ، ويجب تسليم نتائج المراجعة الى البرلمانات الثلاثة بحيث يقوم كل برلمان بمتابعة توصيات الجهاز الاعلى للرقابة وهذه النصوص الدستورية تلغى المادة رقم ٢٥ من القانون ٢٥ لعام ١٩٩٩ .

وقد اوصت الجمعية الاستشارية للبرلمان ايضاً ضرورة اعتبار الجهاز الاعلى للرقابة المراجع الوحيد الخارجى للدولة كما اوصت ايضاً ان يقوم الجهاز بزيادة مراجعته على جميع الوزارات والوكالات ومؤسسات الحكومة المركزية ، بالاضافة الى حكومة المقاطعات والحكومات المحلية ومشروعات الملكية المشتركة للدولة والمحليات بالاضافة الى جميع الهيئات

التى تستخدم اموال عامة .

ولاتمام ذلك يجب على الجهاز الاعلى للرقابة استخدام مراجعين مهنيين متصفين بالامانة والاستقلالية ولذا يجب توفير الوسائل اللازمة له لاتمام المراجعة على الوجه الامثل .

واذا ما افصحت المراجعات عن وجود شكوك حول حدوث جريمة مالية بالنسبة لاموال الدولة ، عندئذ سيقوم الجهاز الاعلى للرقابة بتقديم مثل تلك الحالات الى الحكومة .

ومع تلك التعديلات والتوصيات الاخيرة ، فانه من المأمول ان يلعب الجهاز الاعلى للرقابة فى المستقبل القريب دوراً اكثر فاعلية بالنسبة لزيادة المسألة والسيادة الجيدة فى اندونيسيا .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بـ :

Badan Pemeriksa Keunangan
JI Jend
Gator Subroto 31, Jakarta 10210
Indonesia,

فاكس : ++62(21)572-0944
البريد الالكترونى : ketua@bpK.go.id
او موقع : www.bpk.go.id

ايرلندا :

اصدار تقرير متابعة للانفاق :

اصدر السيد/ جون بارسل المراقب والمراجع العام لايرلندا تقريراً بشأن فحصه للترتيبات المتعلقة بمتابعة فاعلية البرامج الحكومية للانفاق وكخلفية لهذا الموضوع يجب ان نذكر ان وزارة المالية قد وضعت برنامج فى مايو ١٩٩٧ وذلك بهدف مراجعة جميع اوجه الانفاق الحكومى خلال فترة ٣ سنوات ، وقد عرف هذا البرنامج باسم مبادرة متابعة الانفاق وقد اعتبر هذا البرنامج عنصر رئيسى فى السياسة التى تهدف الى حكومة افضل كما يعتبر هذاالبرنامج ايضاً برنامج مركزى بالنسبة لمبادرة الادارة الاستراتيجية التى تهدف الى ابعاد ادارة القطاع العام عن التركيز التقليدى على المدخلات ، والتركيز بدلاً من ذلك على تحقيق النتائج ، وتعتمد مبادرة متابعة الانفاق على توفير المعلومات الرئيسية التى ستغذى عملية صنع القرار وتدعم ادارة البرامج .

ولتدعيم عملية المتابعة فقد تطلب الامر نظم واجراءات جديدة بالاضافة الى تطوير القدرات الداخلية للوزارات حتى يمكنها اتمام متابعات الانفاق ، وقد اثار الفحص الذى قام به الجهاز الاعلى للرقابة الاسئلة التالية :

* هل تمت مراجعة الانفاق العام بصورة شاملة على مواد الفترة ككل ؟
* هل تمت مراجعات الانفاق بصورة جيدة؟
* هل تعتبر ترتيبات ادارة مبادرة مراجعة الانفاق ترتيبات ناجحة ؟

النتائج الرئيسية :

بنهاية فترة الثلاثة اعوام تحت المراجعة ، تم استكمال ٦٢ مراجعة للانفاق من اجمالى العدد المخطط له والبالغ ١١٨ ، بينما ظلت ٢١ مراجعة تحت الانجاز ، ايجازاً يمكننا القول بانه تم مراجعة ٢٧٪ من الانفاق الحكومى فى الفترة مابين منتصف ١٩٩٧ حتى نهاية ٢٠٠٠ وعلى الرغم من وجود بعض جوانب القصور الا انها يمكن ان تمثل نقطة انطلاق معقولة بالنسبة للجهود المستقبلية .

وقد اظهر تقويم لعينة من تقارير مراجعات الانفاق ان المراجعات كانت جيدة عموماً بالنسبة لفحص اغراض الانفاق ومستوى كفاية التكلفة المحققة وذلك اكثر من مراجعة مدى دقة مؤشرات الاداء او فاعلية التقويم ، وقد حققت ثلاثة تقارير فقط من اجمالى ١٣ تقرير التى تم تقويمهم التزام جيد بالمعايير المهنية السليمة وذلك عبر جميع العناصر الرئيسية المتعلقة بمراجعة الانفاق ، ولم يحقق تقريران من اجمالى الثلاثة عشر تقرير الالتزام بالمعايير المهنية السليمة وذلك على كافة الامور الرئيسية ، وعلى الرغم من العيوب التى شابت المراجعة الا انها قد جذبت الانتباه نحو مجالات الانفاق التى لم يتم تحليلها بصورة تفصيلية .

كما اشار التقرير ايضاً الى ان المبادرة تعيد لنا التأكيد بشأن الاستخدام الامثل لاموال دافعى الضرائب فى المجالات الخاضعة للمراجعة ، كما تم ايضاً وضع استراتيجية تتعلق بالمجالات الرئيسية للانفاق ذات الاولوية وذلك بالنسبة للمراجعات التالية .

وقد صرح السيد/ بارسال عند اصدار التقرير بان "التقويم النظامى لما تم تحقيقه عبرالانفاق العام يعتبر جزءاً هاماً من الادارة الجيدة للقطاع العام ، ومما لاشك فيه ان مبادرة مراجعة الانفاق قد ساعدت على تطوير عملية التقويم فى الوزارات ولكننا مازلنا بحاجة الى المزيد قبل التصريح بان التقويم هو جزء يتكامل مع كيفية ادارة مديرى الخدمات المدنية لعالم الاعمال اليومى" .

للمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بـ:

Office of the Comptroller and Auditor General, Head Office
Treasury Block, Dublin Castle,
Dublin 2, Ireland .
تليفون : 016031000
فاكس : 016031010
البريد الالكترونى :
Postmaster@audgen.irlgov.ie
او موقع الانترنت :
www.irlgov.ie

نيبال :

اصدار التقرير السنوى للمراجعة :-

قام سمو السيد/ بيشنو باهادور المراجع العام لمملكة نيبال بتسليم التقرير الثامن والثلاثون للمراجعة السنوية الى جلالة الملك فى ٣١ أغسطس ٢٠٠١ ، وفى الشهر التالى سلم المراجع العام للملك موجز لمحتوى التقرير وقدم نسخة من التقرير .

وفى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ قدم التقرير للبرلمان ، وفى الاسبوع التالى عرض المراجع العام موجز عن التقرير الى لجنة الحسابات العامة وقد امتدح سيادته اثناء العرض اللجنة وذلك بسبب المداولات الجادة التى تمت بشأن التقرير بالاضافة الى اصدار اللجنة للارشادات اللازمة .

وينقسم التقرير الى اربعة اقسام بالاضافة الى الموجز ، ويختص الجزء الاول بمراجعة الاجهزة الحكومية ، والمحاكم ، والجيش والشرطة ، اما الجزء الثانى فيضم نتائج تقويم الاداء والجزء الثالث يضم تقارير الاجهزة المستقلة والشركات ، اما الجزء الرابع والاخير فيضم القوائم المالية المعتمدة ، ويمكن قراءة التقرير بالكامل على موقع مكتب المراجع العام على شبكة الانترنت

www.oagnepal.com.

للمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بـ:
Office of the Auditor General
Babar,
Mahal P.O.Box: 13328,
Kathmandu,
Nepal .

فاكس : 9771262798

البريد الالكترونى :
oagnepal@ntc.net.np .

باكستان :-
قانون لتوضيح مسؤوليات الجهاز الاعلى للرقابة :

تعتمد باكستان على نظام حكومى فيدرالى ، وتشمل الفيدرالية اربعة اقاليم ، ويتم تعيين المراجع العام الباكستانى وفقاً للمادة ١٦٨ من الدستور ، وطبقاً للائحة الحسابات والمراجعة الصادرة فى ١٩٧٣ فان المراجع العام مسئول عن اعداد والاحتفاظ بـ ومراجعة حسابات الفيدرالية والاقاليم التابعة لها ، وحتى يتم التأكيد على استقلالية المراجعة التى يقوم بها مكتب المراجع العام وتوضيح الصلاحيات الخاصة بالمنصب مثلما هو الحال مع المناصب الدستورية الاخرى ، اصدرت الحكومة القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠١ والذى يوضح وظيفة المراجع العام وسلطاته والصلاحيات المخولة اليه ، وقد بدأ هذا القانون فى السريان بدء من ١ يوليو ٢٠٠١ .

وفقاً لذلك القانون فانه من حق المراجع العام مراجعة جميع اوجه الانفاق التى تتم على احتياطى استهلاك الدين العام لكل من الفيدرالية والاقاليم وذلك للتأكد من ان الاموال المدرجة فى الحسابات قد تم صرفها بصورة قانونية ، كما يجب ايضاً على المراجع العام مراجعة جميع الصفقات التى تتم على مستوى الفيدرالية والاقاليم والمرتبطة بالحسابات والتجارة والتصنيع العام وحسابات الربح والخسارة ، الموازنات وجميع الحسابات الفرعية الاخرى ، بالاضافة الى ذلك يجب عليه مراجعة جميع المتحصلات الخاصة باحتياطى استهلاك الدين العام او الحسابات العامة للحكومة الفيدرالية والاقاليم بالاضافة الى حسابات كل منطقة على حدة .

وبهدف زيادة استقلالية المنصب عن السلطة التنفيذية ، اعطى المراجع العام سلطة جلب النفقات وذلك داخل اطار نصوص الموازنة بالاضافة الى سلطة وضع اللوائح شريطة توافقها مع نصوص القانون واعتمادها من قبل الحكومة الفيدرالية .

وللمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بـ:
Office of the Auditor General
Of Pakistan, Constitution
Avenue,
Islamabad 44000, Pakistan.

فاكس : 92519225243

البريد الالكترونى:
spaipak@isbcomsats.net.pk:

بيرو :-
تعيين مراقب عام جديد :-

عين د.جينارو ماتيوت ميجيا مراقباً عاماً لبيرو فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١ ، وبالتالى اصبح سيادته رئيساً لمجموعة الاجهزة العليا للرقابة بامريكا اللاتينية (الاولسيفز) وعضواً فى مجلس مديرى الانتوساى .

الدكتور/ جينارو ماتيوت ليجيا

والدكتور ماتيوت خبير فى التخطيط والعمليات وتطوير الادارة ونظم المعلومات ولسيادته خبرة مدتها ٢٥ عاماً فى مجال تدريب كبار التنفيذيين فى كل من ادارة القطاع العام والخاص ، وقد كان سيادته يشغل قبل توليه هذاالمنصب ، منصب مدير برنامج الماجيستير ، استاذ فى الجامعة بالاضافة الى كونه عضواً فى مجلس الاساتذة بكلية ادارة الاعمال ليما ، بيرو ، كما كان سيادته ايضاً محقق فى مركز التحريات القانونية وعضواً فى لجنة تخطيط نظم المعلومات القانونية ، كما لعب سيادته ايضاً دور استشارى بالامم المتحدة واستشارى/مدرب بالنسبة للشركات الخاصة مثل شركات : IBM و Kodak فرع بيرو .

وسيادته حامل للدكتوراه فى الادارة مع التخصص فى نظم المعلومات من جامعة كاليفورنيا لوس انجلوس – الولايات المتحدة الامريكية ، كما ان سيادته حاصل على الماجيستير من جامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر ، كندا) والمدرسة العليا لادارة الاعمال بليما ، وقد منح سيادته بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية من جامعة سانت لويس جونزاجا الواقعة فى ايكا-بيرو .

وقد حاز سيادته على عدة جوائز اثناء فترة عمله وتشمل تلك الجوائز جائزة سيون رافيد من جمعية الاعمال للدراسات والمنح بامريكا اللاتينية ، جائزة من اكاديمية الباسيفكى للدراسات المتقدمة بلوس انجلوس ، بالاضافة الى جائزة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية .

للمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بـ:
Contraloria General de la
Republica
Lima, Peru.

تليفون : 5113304119 ، 5113303150 ، 5113303154

فاكس : 5113303280 ، 5113300512

البريد الالكترونى : olacefs @ contra-loria.gob.pe

او موقع : www.contraloria.gob.pe

بورتوريكو :
المؤتمر الاول حول تفوق الادارة :

عقد السيد/ مانويل دياز سالدانا المراقب العام لبورتوريكو المؤتمر الاول لمكتبه تحت عنوان جودة الادارة ، وقد كان هذا المؤتمر جزءاً من الاحتفال بالذكرى الخمسين لمكتب المراقب العام لبورتوريكو الذى تم تأسيسه عام ١٩٥٢ وفقاً لدستور الكومنولث لبورتوريكو المادة رقم ٩ الصادرة فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ .

ويملك مكتب المراقب العام ببورتوريكو الحق الدستورى والوزارى لمراجعة جميع الصفقات الحكومية المتعلقة بالاموال والممتلكات العامة ، ويحاول المكتب دفع تفوق الحكومة عن

طريق مشاركة مبادىء وممارسات الادارة العامة الجيدة والتى تم وضعها بالتعاون مع الموظفون والمسئولون الحكوميون مما يجعلها تمثل نموذج جيد بالنسبة للتطوير المستمر وقياس العمليات .

وتمجيداً لهذا الحدث الجليل اصدرت السيدة/ سيلا أم . كالديرون محافظ بورتوريكو قراراً بجعل الاسبوع ٣ إلى ٩ فبراير اسبوع تفوق الادارة وجعل يوم ٦ فبراير يوم تفوق الادارة ، وقد حضر المؤتمر نخبة شملت محافظ بورتوريكو ، رئيس الجهاز الاعلى للرقابة ، رؤساء مجلس الشيوخ والبرلمان بالاضافة الى عمد بعض الجزر المحلية .

وقد استهدف المؤتمر جمع رؤساء القطاعات المختلفة للمجتمع البورتريكى ، الحكومة ، المشروعات الخاصة ، اتحادات العمال ، الجامعات ، المنظمات الدينية ، بالاضافة الى ممثلى المجتمعات المدنية وذلك لارسال رسالة قوية وفعالة للامة تدعم موقف تفوق الادارة ، وقد صمم الحدث بحيث يركز على القيم الايجابية للادارة فى كل من الحكومة والقطاع الخاص .

وقد قام السيد/ جين ال . نودارو رئيس موظفى التشغيل بمكتب المراجع العام الامريكى بدور المتحدث الرئيسي فى افتتاح المؤتمر ، وقد شملت قائمة ضيوف المؤتمر كل من د.هوجو ارياس فابيان وفارنسيسكو اوزيريس مارتينز اللذان يشغلان بالترتيب منصب رئيس ونائب رئيس محكمة المحاسبات لجمهورية الدومنيكان .

وقد ركزت احدى الجلسات الصباحية على اهمية الرقابة الداخلية بالنسبة للاعمال ، وقد شملت فترة بعض الظهر جلسة ركزت على تأثير ادارة الجودة الكلية فى تحقيق تفوق الادارة بالاضافة الى مجموعتى نقاش ، وقد ضمت المجموعة الاولى كبار مسئولى الجامعات فى بورتوريكو حيث ناقشوا "السيادة بالنسبة لشئون الافراد" اما المجموعة الثانية فقد ضمت كبار مسئولى المشروعات الخاصة حيث ناقشوا "توجهات نحو تفوق الادارة" .

لقد استعرض المؤتمر عدة قضايا تتعلق بالتفوق ، ويتوقع مواطنوا بورتوريكو – ولهم الحق فى ذلك – الحصول على خدمات ممتازة من جميع المسئولين والموظفين الحكوميين ، كما يتوقع المواطنون ايضاً ان تستخدم الحكومة الموارد المخولة اليها بفاعلية وبكفاءة ووفقاً لما جاء بالقانون ، وبالتالى فان الحكومة ملتزمة بوضع وتطوير معايير عالية الجودة ومستويات من التفوق وذلك لضمان التشغيل الفعال للجهات الحكومية وخاصة تلك التى تختص بتقديم خدمات الى المواطنين .

ويعتمد التفوق على مبادىء العدالة والاخلاق العامة ومدى الرغبة فى الالتزام بتلك المبادىء بالاضافة الى المبادىء المتعلقة بالمسؤولية ، التكامل والاخلاص ، وهكذا يتبين لنا ان التفوق فى الخدمة ينعكس على جودتها ووضع القيم المؤسسة والالتزام بها وذلك بالتوافق مع أعلى معدل اخلاقى ، اما بالنسبة للافراد فيتضح لنا ذلك من خلال العلاقات السائدة بين العمال فنلاحظ ان تلك العلاقات تتصف بالرضا ، اللطف ، والرغبة فى مشاركة المهارات والمعارف ، كما تتضح السيادة ايضاً من خلال ارتفاع معدلات المساواه وتحمل المسؤولية بالنسبة لاداء الوظيفة ومدى الالتزام بجميع القواعد واللوائح بحيث لايكون هناك أى تمييز او قبول خدمات او هدايا من أى نوع مقابل العمل الذى يعتبر الشخص مسئولاً عنه .

ولذا فانه من الامور الهامة ان تواصل الحكومة والقطاع الخاص تطوير وتقديم نوع من التعليم المستمر فيما يتعلق بالسلوكيات ، ومبادىء الجودة والقيم الاخلاقية التى يجب ان يتصف بها الموظف عند ادائه لواجباته ، كما يجب عليهم ايضاً ممارسة المعايير والعمليات المتعلقة بالادارة الجيدة والادارة العامة .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال :

Oficina del Contralor de
Puerto Rico, San Juan
00936-6069, Puerto Rico .

تليفون : 1(787)754-3030
فاكس : 1(787)751-6768
البريد الالكترونى: ocpr @ocpr.gov.pr.
او موقع : www.ocpr.gov.pr.

سيشل :

مراجع عام جديد :

عين السيد/ مارك بين سترونج مراجعاً عاماً لسيشل وذلك فى اكتوبر ٢٠٠١ ، ولمدة ٧ اعوام وفقاً للمادة ١٥٨ من الدستور ، وقد كان سيادته يشغل منصب نائب المراجع العام قبل توليه هذا المنصب .

وقد اضاف السيد/ بين سترونج للمنصب مستوى مرتفع من المهنية والخبرة التى تم اكتسابها على مر الاعوام وذلك بالنسبة للعديد من المجالات المالية وتشمل تلك المجالات اعداد الموازنات الوطنية ، التخطيط المالى بالاضافة الى كيفية الرقابة على وخصخصة المشروعات العامة ، وبوصفه شخص مؤمن بالاخلاقيات والمساءلة حدد السيد/ بين سترونج موضوع "بناء القدرة" كأولوية اولى ، وقد بدأ السيد/ بين سترونج الذى تلقى تدريب مهنى محاسبى فى كل من سيشل والمملكة المتحدة ، حياته الوظيفية الحكومية فى قسم الخزانة التابع لوزارة المالية حيث تولى العديد من المناصب ومنها منصب كبير محاسبين لمدة ٤ سنوات ، وفى الفترة من ١٩٩٦–١٩٩٩ تولى سيادته منصب المدير العام لقسم التخطيط والرقابة المالية ، وقد تولى سيادته منصب نائب المراجع العام عام ١٩٩٩.

التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠ :

تم تقديم تقرير المراجع العام الى البرلمان فى ديسمبر ٢٠٠١ وذلك وفقاً للمادة ١٥٨ (٥) من الدستور ، وهذا التقرير هو التقرير الاول للمراجع العام الجديد ، ويضم الملاحظات الناجمة عن مراجعة القوائم المالية السنوية للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ والعديد من وثائق الوزارات .

ويضم الجزء الاول من التقرير عدة تعليقات على العمليات المالية بالاضافة الى بعض التحليلات المفيدة حول الايرادات والمصروفات العامة ، تحريك بعض الحسابات الهامة والدين العام اعتماداً على ارقام الحسابات الحكومية ، كما ضم التقرير ايضاً تقرير موجز لكل مجموعة من القوائم المالية خضعت للرقابة خلال العام ويعتبر ذلك الجزء احدى المظاهر الجديدة للتقرير .

اما الجزء الثانى للتقرير فيركز على فحص العمليات المالية لوزارات معينة وكيفية تنفيذ المشروعات العامة ، ويلقى التقرير الضوء على عدد من المشاكل التى واجهت مسئولى

المحاسبة سعياً لايجاد حل اثناء ممارسة المراجعة ، كما شمل بعض الموضوعات ذات الاهتمام بالنسبة للمراجعة والتى لم يتم معالجتها بصورة جيدة على الرغم من وجود تعليقات سابقة للمراجعة كما يضم التقرير فى نهايته شهادة المراجع العام ، قائمة الاصول والخصوم فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ بالاضافة الى حساب موجز للايرادات والمصروفات مع التعليقات التى تعد جزءاً من الحسابات .

لمزيد من المعلومات او للحصول على نسخة من التقرير نرجو الاتصال بادارة المراجعة :

P.O.Box: 49, Victoria,
Seychelles .

فاكس : 248324046

البريد الالكترونى :
seyauit@Seychelles.net .

جنوب افريقيا :

تعاون اقليمى :

يلعب الجهاز الاعلى للرقابة بجنوب افريقيا دوراً رئيسياً فى ادارة برامج التدريب والتنمية التى ترعاها الحكومة الهولندية وهى البرامج المخصصة بالاجهزة الافريقية العليا للرقابة الناطقة باللغة الانجليزية ، كما يدير الجهاز ايضاً مشروع مماثل تموله السويد موجهه الى الاجهزة العليا للرقابة الواقعة فى جنوب القارة .

وقد اجتمع المراجعون العموميون للاقليم فى يونيو ٢٠٠٠ بجنوب افريقيا ، كما اجتمعوا مرة اخرى فى اكتوبر ٢٠٠٠ بهولندا بهدف انهاء التخطيط الاستراتيجى للفترة مابين ٢٠٠١ – ٢٠٠٣ ، وقد حضر تلك الاجتماعات ايضاً ممثلين عن الوكالات المانحة ومكاتب المراجعة لكل من السويد وهولندا اللذان يقدمان الدعم التقنى والادارى لمشروعى التعاون والتنمية .

وقد اتخذت عدة خطوات خلال العام الماضى لتعزيز التعاون بين المجموعتين ، ضمن اشياء اخرى عديدة ، عن طريق دمج واعادة هيكلة مجموعات العمل الفنية وتنسيق ، وموائمة المواد التدريبية ، بالاضافة الى توفيرفرص اقليمية فى المجالات المختلفة للمراجعة وقد ركزت المشروعات على جوانب تساعد على تطوير التوظيف الفعال للاجهزة العليا للرقابة كمؤسسات وتشمل تلك الجوانب : اجراءات الرقابة على الجودة ، مهارات الادارة ، الدعم التقنى للوظيفة بالاضافة الى استقلالية المراجعون العموميون والاجهزة التابعة لهم .

اما الان فيجرى انشاء قاعدة بيانات للمعلومات المرتبطة بالاجهزة العليا للرقابة فى الاقليم ، وستشمل قاعدة البيانات تلك اساس جيد للتقويم المستقبلى لمدى تقدم الاجهزة العليا للرقابة فى الاقليم بشأن محاولتها تطوير معايير مراجعة الاداء الخاصة بها .

تعيين نائب للمراجع العام و CEO :

يلعب السيد/ ترينس نومبمى الذى عين فى ١ يونيو ٢٠٠٠ ، دوراً مزدوجاً فى مكتب المراجع العام ، فبوصفه نائب المراجع العام يقدم السيد/ نومبمى الدعم الى المراجع العام بهدف حماية الاستقلالية والنزاهة ، والوضع المهنى للمكتب كمثال القطاع العام والمهنة ، كما ان سيادته ملتزم باقامة علاقات بناءة مع كل من اصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بحيث يرى دافعى الضرائب ان المكتب يضيف قيمة الى المجتمع .

اما بالنسبة لمنصبه كـ CEO فيتحمل السيد/ نومبمى مسئولية متابعة تطبيق الاستراتيجية ، كما يهدف سيادته ايضاً الى استخدام البنية الاساسية للمكتب حتى يتم تحويله الى مؤسسة تدار وكأنها عمل ، ويعتقد سيادته الى هذا المفهوم سيساهم فى التنمية المستدامة والنظامية لمهارات الادارة المالية المطلوبة بالنسبة للخدمة العامة .

ووفقاً لخبرة سيادته التى تبلغ ١٨ عاماً تمكن السيد/ نومبمى من تأسيس شركة جويودو فى عام ١٩٩٧ ، وقد بدأت الشركة فى مناخ غير مؤهل للاعمال وقد قدمت الشركة خدمة ممتازة الى العملاء ، كما دعمت ايضاً المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وقد توسعت الشركة فيما بعد حيث انشئت قسم للمراجعة الداخلية والذى يعمل على مستوى وطنى من خلال مكاتب متواجدة فى كيب تاون وبريتوريا .

وقد بدأ السيد/ نومبمى حياته العملية كمحاسب متدرب فى KPMG فى مدينة اومتاتا عام ١٩٨٣ ، ثم رقى الى درجة مشرف مراجعة عام ١٩٨٦ ومنذ ذلك التاريخ عمل سيادته كمراجع داخلى فى شركة يونيلفر ، ثم كبير محاسبين شركة ليبتون للشاى والصابون ، ثم كبير المراجعين الداخليين فى شركة بى.بى فرع بتسوانا ثم عاد مرة اخرى الى شركة بى.بى جنوب افريقيا كمدير لابحاث السوق ، وقد شملت انجازاته العديدة تنفيذ منهج المراجعة السابقة فى شركة بى.بى بجنوب افريقيا ويشمل هذا المنهج مفهوم التقويم الذاتى لمخاطر الرقابة ، وبوصفه مديراً لابحاث السوق فى الشركة اشترك سيادته فى البحث الذى استهدف تطوير مستوى استجابة واخلاص وارضاء العملاء .

وقد ولد سيادته عام ١٩٦١ فى مدينة كومبو ، ترانسكى وقد تخرج من كلية اوتمانا للعلوم الفنية عام ١٩٧٩ ثم حصل على درجة البكالوريوس فى العلوم التجارية عام ١٩٨٢ من جامعة ترانسكى وبكالوريوس الحاسب الالى عام ١٩٨٦ من جامعة جنوب افريقيا كما تم اعتماده كمحاسب عام ١٩٩٠ .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال :

Office of the Auditor-General,
Pretoria 0001,
South Africa.

تليفون : 27(12)42684018239

فاكس : 27(12)42618256

البريد الالكترونى :
auditgen@gasa.co.za.

او موقع : www.agsa.co.za

الولايات المتحدة الامريكية :

قام المراجع العام الامريكى السيد/ دافيد والكر فى فبراير ٢٠٠٢ برفع دعوى قضائية لتيسير الوصول للمعلومات الخاصة بلجنة المهام الخاصة المكلفة بتطوير السياسة الوطنية للطاقة وقد رأس اللجنة نائب رئيس الولايات المتحدة ، وقد تضمنت الشكوى التى بلغ حجمها ٢٥ صفحة جدول زمنى تفصيلى للجهود التى بذلها المكتب خلال الثمانية اشهر السابقة للوصول للمعلومات التى طلبها الكونجرس الامريكى ، ولكى نكون اكثر تحديداً ، طلب الكونجرس من مكتب المراجع العام اجراء تحريات حول لجنة المهام الخاصة

وماهية الافراد الذين يلتقون بهم وموضوعات الاجتماعات بالاضافة الى تكلفة الانشطة المنفذة .

عند رفع الدعوى القضائية اصدر مكتب المراجع العام بيان مختصر قائلاً فيه "لقد اخذنا هذه الخطوة على مضض ، ولكننا بحكم مسئوليتنا امام الكونجرس والشعب الامريكى لم يكن امامنا خيار اخر ، كما ان محاولتنا المتكررة للوصول الى تسوية معقولة لذلك الامر قد باءت بالفشل ، اما الان وقد تحول الامر الى القضاء فنحن نأمل ان تحل هذه القضية بسرعة" . ويمكن الاطلاع على الشكوى المقدمة على موقع الانترنت :

news.find law.com/hdocs/docs/ gao/wlkrchny 022202 cmp.pdf.

وفى ١١ ابريل ٢٠٠٢ ، ارفق مكتب المراجع العام استدعاء بالقضية مؤكداً فى هذا الاستدعاء ان قضية المراقب العام "هى اسئلة قانونية خالصة لايمكن ان يشوبها أى جدل" وقد منحت وزارة العدل التى تمثل نائب الرئيس فترة ٤٠ يوماً للرد على استدعاء مكتب المراجع العام ، وقد تحدد يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢ كيوم للمناقشة الشفهية امام احد القضاه . يتوافر مزيد من المعلومات حول هذه القضية على موقع : www.gao.gov

مكتب المراجع العام يصدر تقرير الاداء والمساءلة لعام ٢٠٠١ :

اصدر مكتب المراجع العام فى ٢٧ فبراير تقرير الاداء والمساءلة للعام المالى ٢٠٠١ وقد اوضح التقرير ان مكتب المراجع العام قد خدم الكونجرس والشعب الامريكى بعدة طرق .

وقد ادى عمل المكتب خلال العام الى توفير مبلغ ٢٦ر٤ بليون دولار ، مما يجعل العائد ٦٩ دولار على كل دولار تم استثماره فى المكتب ، كما اتخذ المكتب ايضاً ٨٠٠ اجراء لتطوير الخدمات الحكومية المقدمة الى دافعى الضرائب بالاضافة الى تنفيذ حوالى ٧٩٪ من التوصيات التى وضعها المكتب بالنسبة للعام المالى ١٩٩٧ وذلك قبل حلول نهاية العام المالى ٢٠٠١ ، واخيراً تمكن المكتب من الاستجابة السريعة للاحداث الدرامية التى وقعت فى ١١ سبتمبر .

ويعتبر تقرير عام ٢٠٠١ مستند ثلاثى حيث يضم معلومات عن انجازات العام الماضى والتى قدمت بصورة تقليدية من خلال تقارير المساءلة والاداء بالاضافة الى الخطط الخاصة بالعام القادم المدمجة فى خطط الاداء ، كما ضم التقرير ايضاً بيانات عن الاداء الكلى لمكتب المراجع العام حيث توضح تلك البيانات مدى التقدم الذى حققه المكتب بالنسبة للوفاء بالاهداف الاستراتيجية الموضوعة ، كما استعرض التقرير ايضاً توقعات المكتب بالنسبة للعام المالى ٢٠٠٣ ، بالاضافة الى المسودة المعدلة للخطة الاستراتيجية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ .

كما يشمل التقرير ايضاً القوائم المالية لمكتب المراجع العام لعام ٢٠٠١ والذى اكد المراجع المستقل عدم صلاحيتها .

كما اصدر المراجع العام نسخة ملخصة من التقرير بالاضافة الى نسخة كاملة تضم نصوص تقارير الاداء والمساءلة للعام المالى ٢٠٠١ بالاضافة الى خطة اداء للعام المالى ٢٠٠٣ .

ويمكن الحصول على كل من النسختين من على الموقع :

www.gao.gov/audit.htm.

تحت العنوان الفرعى "تقارير وخطط حول مكتب المراجع العام" .

مراجعة صندوق البترول الحكومي النرويجي

اجرى مكتب المراجع العام مراجعة اداء لصندوق البترول الحكومي النرويجي خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ ، مع ادخال بعض التطورات على مجالات معينة تم تحليلها في ١٩٩٩ ، وقد شملت المراجعة متابعة للنظم والاساليب المستخدمة بواسطة بنك نورجس ، البنك المركزي للنرويج ، وذلك بهدف التحكم في ادارة الصندوق وضمان الالتزام بالارشادات الصادرة عن وزارة المالية ، وقد نشرت نتائج تلك المراجعة ضمن التقرير الاداري لمكتب المراجع العام رقم ٤ لعام ١٩٩٩ .

الاهداف :

استهدفت المراجعة فحص ما اذا كانت وزارة المالية والبنك المركزي النرويجي يديران صندوق البترول الحكومي النرويجي وفقاً لقرارات واهداف البرلمان بما في ذلك اللوائح والارشادات الصادرة عن وزارة المالية .

وقد ركزت المراجعة كنقطة بداية على اهداف واستراتيجية صندوق البترول كما هي محددة في قانون صندوق البترول الحكومي ، ووفقاً للقانون والارشادات الصادرة عن وزارة المالية تتلخص مسؤولية الصندوق في :-

- المساعدة على ضمان توافر الاموال للحكومة المركزية حتى تتمكن من الوفاء بالالتزامات المالية المستقبلية ، وحتى يتحقق هذا الهدف يجب ان يعطى الصندوق عائد جيد ضمن نطاق مقبول من مستوى المخاطر والرقابة الجيدة .
- اجتذاب العملات الاجنبية ضمن اجهزة مالية اخرى عديدة ، وعادة ماتذهب تلك العملات الى البنك المركزي النرويجي الذي يقوم بشرائها وفقاً للسياسات النقدية الوطنية وسياسات تبادل العملات.
- عدم تخفيض فاعلية الموازنة المالية بوصفها اداه من ادوات السيادة ، وبالتالي فانه من الضروري تقديم معلومات مرتبطة بالموضوع الى البرلمان .

كما تم استقصاء الاسئلة التالية :-

(١) هل تعتبر ادارة وزارة المالية والبنك المركزي النرويجي لصندوق البترول الحكومي النرويجي ادارة كافية ؟

(٢) ماهو الهيكل القائم عليه الصندوق ومدى علاقته بالسياسات الوطنية لاستبدال العملة والسياسات النقدية ؟

(٣) الى أي مدى يتم ابلاغ البرلمان عن اداء الصندوق وكيفية ادارته ؟

خلفية :

ان الهدف الاساسي لصندوق البترول الحكومي النرويجي هو المساهمة في عملية الموازنة التي تتم على المدى الطويل ، وقد اوكل قانون الصندوق الى وازرة المالية ادارة الصندوق وانشاء محفظة يمكن قياس مدى نجاح الاستثمارات عن طريق المقارنة بها ، ويعتبر البنك المركزي بالنيابة عن وزارة المالية مسئول عن الادارة التشغيلية للصندوق .

وقد تم فحص حسابات الصندوق والمخصص لها حساب مستقل في البنك المركزي ، بالنسبة للاوراق المالية والايداعات النقدية بالعملة الاجنبية ، اما اليوم فيجب ان نشير الى عدم استخدام متحصلات الصندوق في سداد الديون الحكومية المعلقة ، بل سيتم استخدام تلك المتحصلات فقط في تمويل عجز الموازنة غير البترولية .

عادة مايتم الاحتفاظ بالاموال الناجمة عن الانشطة البترولية في صندوق استراتيجي بصورة مؤقتة بهدف خفض التكاليف ، ثم تحول تلك

بقلم د/ الفريد ج.مارتينوفيتش ، كبير مستشارين ، مكتب المراجع العام النرويجي

المحفظة الاستراتيجية كل ٣ اشهر الى المحفظة الرئيسية للبترول الحكومي ، وتضم المحفظة الاستراتيجية تحويلات مباشرة من العملة الاجنبية من كل من الفوائد المالية الناجمة عن صناعة البترول ، الاحتياطيات الاخرى للعملة الاجنبية ، ومشتروات العملة من الصندوق .

ان المبالغ المستثمرة في صندوق البترول عادة مايتم شراؤها من سوق العملة الاجنبية وفقاً للسياسات الوطنية النقدية وسياسات استبدال العملة ، تؤكد ارشادات وزارة المالية الخاصة بالسياسات ا لنقدية ضرورة استخدام الوسائل التي تستهدف تثبيت معدل سعر صرف الكرونة النرويجي في مقابل العملات الاوربية الاخرى ، اما في حالة وجود فائض في الموازنة ، عندئذ يمكن ان ينشأ تعارض بين ضرورة الحصول على عملة اجنبية تساوي الفائض وغالباً ما يتم ذلك عن طريق الشراء من السوق بينما على الجانب الاخر نجد الحاجة الى الحفاظ على ثبات القيمة الدولية للكرونة النرويجي ، وعادة مايظهر هذا التعارض اذا ما كانت الكرونة النرويجي تعاني من ضغوط شديدة ، ويجب ان نلاحظ ان صافي التدفقات النقدية الناجم عن صناعة البترول عادة مايكون بالعملة الاجنبية ممايقلل فرص حدوث هذا التعارض الا ان المظاهر العامة لهيكل الصندوق وسياسة استبدال العملة تشير الى الحاجة لمراجعة هذا المجال .

وقد تم اول تحويل حقيقي (ويقدر بحوالي ٢ بليون كرونة نرويجي) الى صندوق البترول الحكومي النرويجي في مايو ١٩٩٦ وذلك من حساب ارباح الحكومة المركزية لعام ١٩٩٥ ، وقد بلغت قيمة الصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٠٠ حوالي ٣٠٤٫٦ بليون كرونة نرويجي او مايوازي ٣٣ بليون دولار امريكي ، وقد توقعت الموازنة الوطنية لعام ١٩٩٩ استمرار الصندوق في النمو حتى عام ٢٠٢٠ ، وبنهاية عام ٢٠٠١ بلغت قيمة الصندوق حوالي ٧٠ بليون دولار امريكي وتستهدف الحكومة تحويل الصندوق الى اصل مالي خارجي حتى تتمكن النرويج من التمتع بالعائد على الاستثمار في المستقبل .

وفي الاول من يناير من عام ١٩٩٨ تم تأسيس ادارة الاستثمار بالبنك المركزي كوحدة منفصلة داخل البنك وتعد تلك الوحدة مسئولة عن الادارة العملية لمحفظة الاستثمارات ، المحفظة الاستراتيجية للبترول ، والمحفظة طويلة الاجل وجميعها مدرجة بالاحتياطيات الرسمية لاستبدال العملة ولصالح الصندوق الحكومي النرويجي للبترول وصندوق التأمين على البترول الحكومي وبهذه الطريقة تتحمل وحدة بمفردها المسئولية عن كافة المحافظ التي يتم ادارتها بنظرة مستقبلية طويلة الاجل .

* طريقة العمل :

ولتأكيد تلك الحقائق واستنباط المعايير الرقابية اللازمة لفحصنا فقد تم جمع البيانات من الاوراق والمقابلات التي جرت مع ثلاثة من كبار مديري الاستثمار الخارجي الذين يقومون بمساعدة البنك المركزي كما تم مراجعة كافة السجلات اللازمة للبنك المركزي ووزارة المالية وقد تضمنت تلك المراجعة بيان نظام ادارة المخاطر الذي يستخدمه البنك .

كما تم التحقق كتابياً من صحة سجلات المقابلات التي جرت مع العاملين بالبنك المركزي ومقدمي الخدمة الخارجية من قبل الجهات المعنية ومن ثم تم بالمثل صياغة الاجوبة على المقابلة من قبل وزارة المالية

وتأكيدها على ذلك كتابياً .

وبعد ذلك تم ارسال نسخة اولية من الفصول الاولى والجزء الفعلى من التقرير الى وزارة المالية الى جانب ادراج معظم اجابة وتعليقات الوزارة بالنسخة النهائية من التقرير الرقابى .

وقد تم استنباط المعاييرالرقابية وهى المعايير والمقاييس التى تنطبق على أى عملية معينة من عمليات مراجعة الاداء من عدة مصادر كالقرارات البرلمانية والنصوص القانونية ومختلف الاجراءات واهداف الاداء والارشادات وما اتفق عليه من ممارسة وقد تم اطلاع كل من وزارة المالية والبنك المركزى على ماتم تحديده من معايير رقابية واتاحة الفرصة امامها للتعليق عليها وكذا على الكثير من الجوانب الفعلية بالتقرير .

* المراجعة :

اننا نركز فى تلك الورقة على مختلف المكتشفات والحقائق المتعلقة بالنقطتين الرئيسيتين اللتين تم مناقشتهما بالتقرير الرقابى وهما الظروف المتعلقة بادارة المخاطرة والاستفادة من مقدمى الخدمات الخارجية وقد اخترنا من جانبنا التركيز على ذلك ليس لاهمية تلك العناصر فقط ولكن ايضاً لبيان درجة التفصيل والايضاح التى تمت بها تنفيذ عملية المراجعة اما عما يثار من امور اخرى خلال عملية المراجعة فسيتم استعراضها بايجاز عند مناقشتنا للنتائج الواردة بالتقرير .

عناصر المخاطرة :

ينبغى قيام البنك المركزى بتشغيل نظام امن موحى بالثقة لادارة المخاطر العملية الكبرى التى قد تحدث فى ادارة صندوق البترول الحكومى النرويجى والايداعات الرسمية لاحتياطى النقد الاجنبى ومن ثم ينبغى قيام البنك باجراء مسح كامل لكافة عوامل المخاطرة الرئيسية التى يصنفها كمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر ادارية .

ومخاطر السوق هى المخاطر الناتجه عن تغير قيمة السندات المالية نتيجة لتغير سعر الصرف واسعار الفائدة واسعار الاسهم . أما مخاطر الائتمان فهى مخاطر خسارة نتيجة فشل المدينين وأمثالهم فى الوفاء بالتزاماتهم . وفى ذلك يقوم البنك المركزى بالاتصال (ويكون بذلك معرضا لشكل المخاطر) بالجهات المصدرة للاسهم التى يمتلكها البنك (مخاطر الاصدار) وكذلك بمختلف المؤسسات التى له تعاملات معها (مخاطر التسوية ذات الثلاث عناصر وهى مخاطر النظير ومخاطر اعادة الشراء ومخاطر السيولة) أما المخاطر الادارية فهى تشمل كافة المخاطر الاخرى مالية كانت أم غير مالية .

وينبغى النظر الى مخاطر السوق من حيث العائد المتوقع وهنا يتخذ البنك المركزى اجراءات محسوبه لمواجهه المخاطر لتحقيق اعلى سعر متوقع للعائد . وتهدف ادارة الاستثمار الى تقليل المخاطر عند سعر عائد متوقع أو عند ادنى معدل له أو استخدام مستوى عام للمخاطر التى يمكن قبولها للوصول بالعائد الى اعلى معدل له . وهكذا فإن الحد من مخاطر السوق لاتعد هدفا فى حد ذاته الا أن المخاطر الادارية ومخاطر التسوية التى لاتؤثران على العائد المتوقع فإنه يتم الحد منهما قدر الامكان .

* مقدمى الخدمات الخارجية :

ينبغى قيام ادارة الاستثمار بالبنك المركزى بالحد قدر الامكان من المخاطر المتعلقة بتسوية الحسابات والايداعات واستخدام العقود الفرعية وتتضمن وسائل الحد من هذه المخاطر اختيار ومتابعة تشغيل مقدمى الخدمات الخارجية وتنفيذ العقود بين البنك المركزى ومقدمى الخدمات .

وكان البنك المركزى قد دخل فى عدة اتفاقيات مع اربعة من مديرى الاستثمار الخارجى بشأن ادارة فهارس سندات اسهم الصندوق كما انتقى خمسة من مديرى الاستثمار لتولى (الادارة النشطة) بشأن اجزاء من سندات الاسهم أما فيما يتعلق بأسهم الادارة الخارجية فقد دخل البنك فى إتفاق مع أحد البنوك العالمية المسئولة عن تسوية عمليات الاسهم وقام بتعيينه ككفيل لتلك الاسهم وفيما يتعلق بادارة السعر الداخلى للفائدة فقد تم ابرام عدة اتفاقات مع خمسة بنوك بشأن ايداع الاسهم وتسوية العمليات وفى التجارة الداخلية لتعاقدات الاسهم فإنه يتم الاستفادة من السماسرة كأطراف مناظرة واضافة الى ذلك تتعامل ادارة الاستثمار بالبنك المركزى بشكل غير مباشر مع السماسرة من خلال شركات ادارة الاستثمارات الخارجية ومع مستودعات فرعية من خلال بنك الايداعات .

توجد بعض الاعتبارات الهامة عند اختيار مديرى استثمار خارجيين منها حجم وخبرة الشركة فى ادارة عمليات الاستثمار والانظمة اللازمة لدعم الاداء والالتزام بالاتصال بالبنك المركزى ونظم الرقابة الداخلية والفريق التنفيذى ورئيس الاستثمارات وتكاليف العمليات والرسوم (إن لم تكن على حساب متطلبات أخرى) ، كما نظر البنك كذلك الى مقدرة الشركة على المضاربة "بشكل عقلانى" على سبيل المثال فيما يتعلق بالشركات الكبرى باعتبارها مضافة أو تم ازالتها من محفظة الاوراق المالية وكذلك مقدرتها على المساعدة فى شراء أو بيع الاسهم بدرجة عالية من نقاط الالتقاء الداخلى مع التحركات الاخرى للعملاء ويتم ذلك خارج نشاط السمسرة الطبيعى مع نظير لديه الاهتمام المقابل ومن ثم توفير التكاليف .

* النتائج والملاحظات :

فى عام ١٩٩٨ بلغت نسبة العائد للبنك المركزى على المحفظة ٢٠ر٪ بنقاط اعلى من الوارد بمحفظة الاوراق المالية وفى عام ١٩٩٩ بلغ الاختلاف ٢٥ر١ وفى عام ٢٠٠٠ بلغ ٢٠ر وفى عام ٢٠٠١ بلغ معدل اعلى بـ ٠٢ر فقط . ومع انه لم يتم تحديد هدف لعائد الزيادة الا انه فى رأينا تعتبر النتائج المحققة مرضية ، أما عن التصعيد النسبى المتوقع الذى يعد مؤشر الانحراف عن الاختلاف بين اسعار الناتج الفعلى للمحفظة فقد كان داخل الحد المقرر وهو ٥ر١٪ خلال اجمالى عام ١٩٩٨ وقد انخفضت تكاليف ادارة الصندوق مقارنته بالانشطة المشابهه التى تم تنفيذها عن طريق مديرى صناديق النقد الدولية .

لقد اكتشفنا أن الوزارة المعنية بأموال البترول الحكومى قد أبدت اهتمام خاص تجاه توزيع العملة والاصول أما عن الاسواق التى تم اختيارها فجميعها تعمل بشكل جيد ويتم السيطرة عليها عن طريق القوانين واجهزة الرقابة الملائمة وتعكس استراتيجية وزارة المالية الخاصة بادارة صندوق البترول شدة الحرص من المخاطر تجاه العائد .

وتبدو ادارة ورقابة البنك المركزى انها بنفس المعيار مشابهه لممارسات مديرى الصناديق على الصعيد العالمى وفى الحقيقة فإن نظام الادارة والرقابة بصندوق البترول الذى يجرى تطويره فى الوقت الحاضر داخل البنك المركزى الذى يعمل مع المتطلبات الاكثر تشددا عن العوامل العالمية الاخرى .

سوف تنطبق مع التوجيهات الموضوعة من قبل الادارات الحكومية كما انها ستكون كذلك متوافقة مع النظم المستخدمة من قبل داخل البنك المركزى ومن ثم فإن تنفيذ النظام الجديد من شأنه سد متطلبات الرقابة الداخلية المحددة من قبل لجنة تأمين البنوك بالنرويج .

وقد قام البنك المركزى بوضع نظام سليم لادارة ورقابة المخاطر كما أقر فى نفس الوقت ضوابط خبراته فيما يتعلق ببعض المهام التى خصصت له ولذلك قام باللجوء الى المساعدة الخارجية تجاة استثمارات الاسهم والحجز القضائي ولقد اكتشفنا أن البنوك التى تقدم المساعدة الخارجية لديها المعايير الالزامية الضرورية وتكون فى الدول التى تقوم فيها هيئات التفتيش المصرفية بالاشراف عن قرب على انشطة البنوك وقد تم اخبار وزارة المالية بشكل ملائم عن اختيار البنوك بشأن تقديم المساعدة الخارجية .

وفى عام ١٩٩٨ كانت الكرونة النرويجى تحت ضغط ورغم ذلك استمر البنك المركزى فى شراء العملة الاجنبية من السوق وهنا تجدر الاشارة الى اهمية تقويم مدى احتياج البرلمان كذلك الى ابلاغه عن النمو الحقيقى فى صندوق البترول الحكومى من حيث صافى تراكم الاصول الاجنبية وفى ضوء احدى الحالات عام ١٩٩٧ قامت وزارة المالية بابلاغ النتائج المالية عن ادارة الصندوق الى البرلمان بشكل صحيح الا أن الخبرة الخاصة احيانا ما تكون لازمة لتفهم المبدأ (القيمة السوقية) أو (القيمة الاسمية) الذى تم استخدامه لحساب العائد .

ومن جانبه لايقوم البنك المركزى بنشر بيانات عن اداء المحفظة الاستراتيجية للبترول لصندوق البترول فقط ولذلك فإنه ليس من الممكن تقويم النتائج الاقتصادية لاستخدام المحفظة الاستراتيجية .

كما لم تقم وزارة المالية باجراء اى تحليلات شاملة لتأكيد النتائج الخاصة بالاقتصاد النرويجى من جراء استخدام اموال من الصندوق فى المستقبل .

وحينما تم تأسيس صندوق البترول الحكومى لم تقم وزارة المالية باجراء اى تحليلات شاملة للمهام المفوضة الى البنك المركزى من حيث امكانية تضارب الاهداف كتلك التى تم اكتشافها عند شراء العملة الاجنبية أو الموضوعات المتعلقة بتحديات تنظيمية وتحديات الموارد كمحدوديه خبرة البنك فإذا ما قامت الوزارة بفعل ذلك لكانت قادرة على التنبؤ بنتائج تخصيص البنك المركزى للمهام التى لاتنتمى بشكل طبيعى الى مهام البنك المركزى .

ولمزيد من المعلومات أو التعليقات يرجى الاتصال بالمحرر على العنوان التالى :-

e-mail : alfred-geza.martionvits @ riksrevisionen.no

أو على تليفون +4722241228

مبادرات الاصلاح بمكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش

بقلم سيد يوسف حسين – المراقب والمراجع العام السابق فى بنجلاديش

مقدمة :

شهد العالم على مدى العقدين الماضيين حركة واضحة نحو المثالية فى الادارة العامة وذلك من خلال التركيز على الادارة كوسيلة للنمو والتنمية اذ ان الادارة الجديدة بخصائصها الرئيسية ممثلة فى المسئولية والشفافية تحظى باهتمام متزايد من قبل صانعى السياسات والمشرعين والمجتمع المدنى فى كل النظم الديمقراطية بغض النظر عن مستوياتها التنموية والى جانب التركيز على تزايد الاهتمام بالترشيد والكفاءة والفاعلية فى استخدام الموارد.

وتعد ادارة القطاع العام احدى العناصر الاساسية لهيكل ادارة الدولة والتى يجب ان تهدف الى تحقيق المزيد من الكفاءة فى الانشطة الحكومية ، وخفض ومنع فرص الفساد والحد من الفاقد وضياع الموارد العامة .

ومن المهم فى الاقتصاد المتنامى حيث ندرة الموارد واستفحال امر الفاقد الالتزام الصارم بالقواعد الادارية السليمة المصممة بقصد الاستخدام الامثل للموارد وهناك رؤية يتم الاخذ بها على نطاق واسع وهى انه ليس نقص لموارد ولكن الاستخدام الامثل والافضل للموارد المتاحة الذى يصنع الاختلاف فى جهودنا لزيادة النمو والتنمية أى ان الادارة السليمة والكفء هى التى تصنع الاختلاف بشكل جوهرى .

ان هناك طلب متزايد من الشعب على الحكومات فى الدول النامية بشأن توفير السلع والخدمات وزيادة التطلع الى مستوى معيشة أرقى الا انه فى عالم العولمة اليوم تواجه الدول النامية اثنين من التحديات المتلازمة وهما زيادة التطلعات من قبل دافعى الضرائب وافراد الشعب من ناحية والمنافسة المتزايدة بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد من ناحية اخرى .

ويميل الخبراء والمتخصصين والاكاديميين والشركاء فى التنمية الى الاعتقاد بانه من الممكن ان يكون الاستغلال الامثل للموارد عنصر قاطع فى عملية ضمان زيادة رفاهية الشعوب حيث يشكل الفاقد وسوء استخدام الموارد تهديدات محتملة امام توفير فرص ومنافع افضل لافراد الشعب كما يرون ان سوء الادارة يعد احد العوامل الرئيسية المسئولة عن الفاقد وسوء الاستخدام . ومن ثم يعد تحسين الادارة والاستغلال الامثل للموارد امران مرتبطان لايمكن الفصل بينهما .

اما عن الادارة المالية فهى تعد احد المقومات المكملة لعملية الادارة الشاملة ، وهى محور التركيز الرئيسى لهذه الورقة نظراً لاعتبارها مطلب اساسى لنجاح أى منشأة كما انها تلعب دوراً هاماً فى ترشيد وكفاءة وفاعلية استخدام الموارد العامة .

وصراحة القول ان الترتيبات والنظم والاجراءات التى توجد فى الدول النامية لاتصلح وفق هذا السياق الموجز ومن ثم فانها لاتحدث تغيرات فعلية خلال عملية الاصلاحات المرجوة ، وفى ذلك قامت الكثير من الدول وفق مواردها المتاحة باعادة تنظيم جهودها لتحقيق الاصلاحات ومسايرة التطورات التى تحدث فى أى مكان اخر . ويجب على الدول النامية بعد تقويم احتياجاتها الحالية وباعتبارها دول بادئة متأخراً فى عملية التنمية اعادة مضاعفة جهودها لتعويض ما فاتها من وقت حيث يبدى شركاؤهم فى التنمية استعدادهم بشكل متزايد لدعم جداول الاصلاحات التى من شأنها تحقيق تحسينات نظامية ومنسقة وكذا ادارة التنمية والمعرفة .

وامام هذا ا لتراجع الذى شهدته السنوات الاخيرة قامت حكومة بنجلاديش بعدد من مبادرات الاصلاح فى مجالات هامة منها مجال الادارة المالية العامة ، وتماشياً مع مايبذل من جهود بدء مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش عدة برامج اصلاحية تعالج نقاط الضعف والمبالغة فى النظم والاجراءات القائمة التى من شأنها ان تحد من الدور الذى يمكن للادارة ان تلعبه فى عملية تأمين المسألة والاستخدام الامثل للموارد وصولاً للادارة الجيدة .

ان الغرض من هذه الورقة هو دراسة جدول اعمال الاصلاحات التى ينوى مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش القيام بها وكذا القاء الضوء على اسهامات اوجه الاصلاح نحو مقدرة الادارة على تنفيذ مهامها وتحقيق رؤيتها كشريك فى عملية الادارة .

مبادرات الاصلاح : التحول الى مراجعة الجودة والحرفية :

منذ بداية افتتاحه كان نهج مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش فى المراجعة نهجاً تقليدياً ، يركز بشكل اساسى على مراجعة العمليات من حيث الالتزام باللوائح والقوانين اما عن الامثلة التى تتضمن مراجعة العمليات من الناحية المادية فكانت نادرة ولذلك فشلت نتائج المراجعة فى تقديم أى اثر يرجى كما كانت المعلومات المقدمة الى البرلمان من خلال تقارير الرقابة السنوية ذات استخدام محدود وكذلك محدودية دور الرقابة كجزء تكميلى لهيكل ادارة الدولة الى حد كبير ، ومن ثم النيل من صورة وفاعلية الادارة نتيجة لذلك بشكل جوهرى .

اضافة الى ذلك فان العلاقة بين الادارة والمراجعة علاقة مجهدة بشكل ملحوظ ، اذ لم تتمكن عملية المراجعة من مواءمة نفسها لتقديم أى تقويم هادف لنقاط الضعف والقوة للنظم والاجراءات الموضوعة ، او اداء الجهة فى تحقيق اهدافها او لكافة المشكلات التى تواجه المنشأة ومن ثم لاتستطيع المراجعة من جانبها تقديم المقترحات الخاصة بالاجراءات التصحيحية والوسائل العلاجية ومن جهة اخرى فان تحقيق المراجعين حول موضوعات غير ذى اهمية كان الامر الذى قاد الادارة الى اعتبار عملية المراجعة بشكل عام عائقاً امام تحقيق اهداف التنمية ولذلك لم تتمكن عملية المراجعة من اداء دورها كدعم لعملية الادارة الحديثة .

لم يكن هناك أى نشاط داخل مكتب المراقب والمراجع العام نحو دعم ترويج النتائج الرقابية على العملاء المستهدفين من وراءها ، فقد كان هناك القليل ان لم يكن هناك أى تفاعل بين الادارة والمراجعين والذى من شأنه ان يقودهم الى تفهم وتقدير كل منهما للاخر فى تحقيق الاهداف المشتركة كشركاء فى الادارة والتنمية ، فقد تجاهلت الاجهزة المركزية من جانبها الكثير من الملاحظات الرقابية ، تاركة اياها دون علاج لسنوات عديدة ، فلايزال هناك منها الكثير معلقاً امام لجنة الحسابات العامة ، وان اعطاء مثل تلك الملاحظات حجمها وفاعليتها فى المستقبل القريب يبدو امراً غير وارد وبذلك تم على نحو جاد تقويض الكثير من قيمة واهمية العمل الرقابى الى جانب مسئولية نقص الاحتراف والضوابط الجادة على الموارد البشرية المدربة والماهرة عن هذا الاداء الذى يفتقر الى الحيوية على مدار السنين .

وعلى النقيض من هذا السيناريو السابق ايجازه ، فان هناك حركة واضحة تجاه مراجعة القطاع العام وذلك على الصعيد العالمى خلال العقدين الماضيين ، مع التركيز بصفة خاصة على موضوعات الاداء والنتائج وقد بدأ مجتمع الرقابة العالمى فى صياغة منهجيات واجراءات تقنيات لاجراء عمليات تقويم الاداء وتقويم نتائج الانفاق العام من حيث الاقتصاد والكفاءة والفاعلية وكان هذا التحرك الهام فى معظمه يرجع الى مجموعة جديدة من المفاهيم والحقائق التى تبلورت فى مجال الادارة العامة الا انه يرجع كذلك بصورة جزئية الى سمة ومحتويات وحجم الانفاق العام لتحقيق اهداف الرفاهية المحلية وما هو اكثر اهمية من ذلك هو تحول نظام المساءلة من التركيز على الاجراءات والرقابة واللوائح الى المساءلة عن النتائج والاداء .

وفى ضوء تلك الحقائق على الصعيدين المحلى والعالمى ادرك مكتب المراقب والمراجع العام ان تحسين جودة وفاعلية نشاطه الرقابى وفق المعايير الدولية سيعد الخطوة الصحيحة لزيادة الاستفادة من اداء الادارة لدى البرلمان والسلطة التنفيذية وغيرهم من الجهات المعنية .

ويمكن الوقوف على مبادرات الاصلاح الاخيرة من قبل مكتب المراقب والمراجع العام فى المراجعة الحكومية كخطوة صحيحة ملائمة نحو تحسين الجودة والفعالية . ومن ثم فان هناك ثلاث مشروعات للمساعدة الفنية يدعمها برنامج الامم المتحدة الانمائى وادارة التنمية الدولية والمملكة المتحدة تعمل جميعها فى ان واحد لتنفيذ مجموعة من الاصلاحات المختارة عن وعى . وتقوم تلك المشروعات حالياً بدراسة الاحتياجات اللازمة لشتى مجالات المراجعة الحكومية الى جانب التدريب على تنمية المهارات .

وتلك المشروعات هى :-

* دعم مكتب المراقب والمراجع العام .
* الاصلاحات فى المراجعة الحكومية .
* زيادة الدورات التدريبية باكاديمية الادارة المالية .

مشروع دعم مكتب المراقب والمراجع العام :-

يهدف مشروع دعم مكتب المراقب والمراجع العام بشكل رئيسى الى بناء مقدرته على تطبيق نظم رقابية حديثة وفعالة .

وقد تم استكمال النتائج التالية للمشروع :-

* معايير رقابية حكومية متفق عليها عالمياً .
* دليل تقويم الاداء والارشادات المادية .
* برنامج تدريب حول معايير المراجعة وتقويم الاداء .
* قاعدة بيانات للمعلومات الرقابية وشبكة الحاسب الالى بين مكتب المراقب والمراجع العام وكافة ادارات المراجعة .
* خلية بمكتب المراقب والمراجع العام لمساعدة لجنة الحسابات العامة ولجنة المشروعات العامة التابعة للبرلمان على تنفيذ مهامهم بشكل فعال .

اما النتائج التالية فتعد فى مرحلة الاستكمال :-

* تجربة تقويم الاداء .
* خطة عمل لبدء اعادة تنظيم وزيادة استقلالية ودور ومقدرة الادارات .

وكان قد تم اصدار معايير المراجعة الحكومية التى قام بتطويرها مشروع دعم مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش وفقاً لمعايير منظمة الانتوساى فى شهر فبراير من عام ٢٠٠٠ ولازال برنامج التدريب يعمل على رفع مستوى مهارة العاملين والمسئولين ارتكازاً على معايير المراجعة.

وفى ضوء دستورية الديمقراطية ، فان هناك دعوات تسمح بمزيد من المساءلة والشفافية فى العمليات العامة وإيجاد الادارة الجيدة والاستهلاك الامثل للموارد وهى دعوات يتم مناقشتها وتداولها على نحو اكثر جدية من ذى قبل وكان هذا ما اثار تطلعات الشعب الى ايجاد جهاز رقابى تشريعى مستقل يعمل كهيئة متابعة فى سلسلة عملية المساءلة .

ويتوقع مواطنى بنجلاديش ان يكون جهاز الرقابة التشريعى قادراً على تحديد الفاقد وسوء الاستخدام واوجه النقص فى الكفاءة عند تقديم الخدمات ونقص الملاءمة والفساد وان يكون قادراً على اقتراح الطرق للحد قدر الامكان من هذه الامراض والارتفاع بالمنتجات الى اقصى معدل لها .

اما التركيز الرئيسى لبرنامجنا فى الاصلاح فقد كان منصباً على توفير قاعدة منهجية صلبة تتماشى مع المعايير الحديثة واحتياجاتنا الخاصة وفى ذلك تبقى المراجعة المالية التى تعد ركيزة جهودنا الرقابية موضع لاعادة تصميمها لاضافة الموضوعية والمادية اليها .

وهناك خطة تفصيلية بالفعل لتدريب العاملين لدينا وتنفيذ عمليات مراجعة ارشادية لاختيار مدى ملائمة الاجراءات الجديدة فى محيط عملنا ، ودعماً لعملية الاصلاح باكملها فانه يتم بذل الجهود لبناء الوعى بالاصلاحات وتنمية التفاعل بين المراجع والجهة موضع البحث وهناك سلسلة من ورش العمل التى يجرى عقدها صوب هذه الغاية .

مشروع الاصلاحات فى المراجعة الحكومية :-

يعد هذا المشروع مسئولاً بشكل رئيسى عن تجربة الاصلاحات فى ادارات المراجعة المدنية ومراجعة العائد والمراجعة المحلية وكان هذا المشروع قد بدء خلال شهر ابريل عام ١٩٩٩ وقد تم بالفعل الانتهاء من المهام التالية :-

* تحديث نظم الرقابة وادلة المراجعة لعملية المراجعة المدنية والمراجعة المحلية ومراجعة العائد التى تعكس نطاق اكبر من الرقابة والمعايير الحديثة .
* وضع قانون اخلاقيات المهنة لمراجعة القطاع العام .
* اعداد الارشادات الخاصة بتقويم الاداء .
* القيام بعمليات مراجعة تجريبية ارتكازاً على الادلة والارشادات التى تم تنقيحها .
* وضع خطط رقابية استراتيجية لادارات المراجعة المدنية والمراجعة المحلية ومراجعة العائد .
* عقد ورش عمل لبناء الوعى بالمدن الكبرى وذلك عن الاصلاحات وتحسين علاقة المراجع بالجهة موضع المراجعة .

ودعماً لنتائج مشروعى المساعدة الفنية للاصلاحات الرقابية فان الامر يتطلب من بين امور اخرى استمرار بذل الجهود لتنمية المهارات من خلال التدريب الفعال ، ويمكن لاى اكاديمية تدريب ان تتناول هذا الموضوع على نحو كافى ، وهكذا قام مشروع اكاديمية الادارة المالية لتجديد انشطة اكاديمية التدريب التابعة للادارة بمزيد من التركيز على الادارة المالية العامة .

مشروع اكاديمية الادارة المالية :-

تم فى عام ١٩٩٦ اعادة هيكله وتجديد اكاديمية التدريب للمراجعة والحسابات وتسميتها باكاديمية الادارة المالية وذلك لتقديم التدريب فى مجال الادارة المالية العامة للعاملين بالاجهزة الحكومية ، وفى ابريل من عام ١٩٩٩ بدأت اكاديمية الادارة المالية اعمالها ويهدف هذا ا لمشروع الى تحقيق النتائج التالية :-

* دورة فى الادارة والمحاسبة والرقابة والموازنة : كجزء من دورات تدريبية رفيعة المستوى عن الادارة المالية الحكومية قامت اكاديمية الادارة المالية بتقديم دورة مدتها ٩ اسابيع عن الادارة والمحاسبة والمراجعة والموازنة وكانت تلك الدورة بمثابة علامة مضيئة منذ نشأة تلك الاكاديمية ، فقد اجتذبت الموظفين المبتدئين ومتوسطى المستوى بمختلف الاجهزة الحكومية ، وقد ساعدت تلك الدورة هؤلاء الموظفين على تحسين ادائهم فى مواقع عملهم كما ساعدت على تنمية مستويات المهارة فى نهج متعدد للادارة المالية وقد تم الاشادة بتلك الدورة على نطاق واسع وعلى كل المستويات .

دورات تدريبية قصيرة : قامت الاكاديمية كذلك بتنظيم مجموعة من الدورات التدريبية القصيرة لتنمية المهارات الاساسية للموظفين من المستوى المتوسط العاملين بجميع وحدات القطاع العام وذلك فى مجال الموازنة الحكومية والمراجعة والمحاسبة وتتضمن تلك الدورات :-

* تدريب فى المعرفة والمهارات المحاسبية .
* تدريب للتفوق فى الادارة المحاسبية .
* تدريب فى نظم الموازنة والمحاسبة .
* بناء المهارات الاساسية فى التدريب .
* الوعى فى الاصلاحات الرقابية .
* دورات تدريبية رفيعة المستوى فى الادارة المالية الحكومية مع التركيز بصفة خاصة على تكنولوجيا المعلومات .
* اختبار جدوى تقديم برنامج تعليمى عن بعد .
* دورات للحصول على دبلوما فى المراجعة والمالية والادارة .

ومن ثم تعد الاكاديمية مؤسسة فريدة فى نوعها وهناك جهود متناسقة يجرى بذلها حالياً لتطوير الاكاديمية وجعلها مركزاً للتفوق فى مجال ادارة المالية العامة .

ان أى جدول اصلاحى سوف يفشل فى تحقيق غايته ان لم يتم اعتماد نتائج المبادرات الاصلاحية بالكامل ، كما ان امكانية فقد قيمة تلك الاصلاحات يجب التنبه لها جيداً ومعالجتها بحذر ، وكخطوة نحو اعتماد الاصلاحات تقوم الادارة بعملية استشارية واسعة تضم كبارالمسئولين من شتى الجهات الحكومية للادلاء بارائهم بشأن اتجاه الاصلاحات ونتائج مبادرات الاصلاح ، وذلك الى جانب العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية وورش العمل واجتماعات المناقشة وغيرها من اشكال الاتصال كجزء من هذه العملية اما عن المقترحات التى يتم تلقيها من المشاركين فيتم ادماجها كمرجع ملائم لمبادرات الاصلاح .

وهناك حاجة واضحة للدعم النشط من اجهزة رئيسية اخرى فى سلسلة المساءلة كالبرلمان والسلطة التنفيذية .

مبادرات اخرى : نحو زيادة الفاعلية وبناء الصورة :-

ولكى يتم دعم وتقنين المبادرات الاصلاحية السابقة والاهتمام بالاحتياجات المتخصصة لتنمية المهارات ، فقد تم داخل الادارة تأسيس قسم لتقويم الاداء ووحدة لتنمية الموارد البشرية ، ووحدة لضمان الجودة ولجنة تنفيذية .

وقد تأسس قسم تقويم الاداء فى بادىء الامر كوحدة ثم ما لبث ان تحول الى قسم كامل ، وكان قد تم اختيار عدة قطاعات هامة لاجراء عمليات تقويم الاداء وقد بدأ تطبيقها فى ظل مشروع دعم مكتب المراقب والمراجع العام وبتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائى ويقوم بتنفيذ تلك المراجعات خبراء من داخل الادارة ومستشارين متخصصين ولاول مرة كان يوجد استجابة من القطاع الخاص لاستكمال مهارة وجهود الادارة ويعد ذلك مجرد محاولة لتأمين درجة الدعم وخطوة لدعم المزيد من الاصلاحات .

وتضم اللجنة التنفيذية التى تم تأسيسها وفق خبرة بعض الدول المتقدمة مجموعة من كبار المسئولين فى صياغة الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل كجزء من الادارة التساهمية .

ويعد انشاء وحدة تنمية الموارد البشرية مبادرة اخرى هامة نحو وضع استراتيجية فعالة وملاءمة لتطوير استراتيجية متجانسة ومتماسكة لادارة الموارد البشرية فى هذا الشأن وقد كان للادارة زمام المبادرة فى ادارة القطاع العام ببنجلاديش .

اما عن الدافع الرئيسى من وراء جدولنا فى الاصلاح فهو تحديد توقيت وجودة المراجعة اذا كان النقص المستمر فى التوقيت احد الثغرات الكبرى فى مراجعتنا وهو الامر الذى ادى الى الحاق الضرر بصورة الجهاز كجهة مبلغة رئيسية للبرلمان ولاعب رئيسى فى الوظيفة الاشرافية.

ومن جهة اخرى فقد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديث وتقديم التقارير الرقابية عن عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ وضماناً لدقة الوقت فقد كان مقرر تقديم التقارير الرقابية عن عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ بشأن ١٤ وزارة رئيسية فى موعد غايته ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ ، أى خلال ستة اشهر بعد ختام السنة المالية ، وضماناً للجودة فقد تم فى سبيلها تشكيل فريق لضمان الجودة تم اختياره بعناية فائقة وهو فريق يقوم بالعمل حالياً من خلال فحص مدى الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الحكومية فى تنفيذ عملية المراجعة وكذا فى اعداد تقارير خاصة بنتائج عملية المراجعة وبشكل متزايد يتم تحرك التركيز من الكمية الى الجودة والنوعية لتحقيق الهدف الاساسى للجهاز .

ويعد وجود الية سليمة وفعالة للرقابة الداخلية مطلب اساسى للادارة الناجحة ولذلك تسعى الادارة الى القاء نظرة اكثر قرباً الى المهام الاشرافية الداخلية ولاول مرة فى بنجلاديش تم القيام بمعاينة لنظم الرقابة الداخلية التى يتم تطبيقها فى عدد من الادارات الحكومية الرئيسية والاتحادات العامة وذلك لتحديد اوجه القصور وثغرات النظم السائدة فى مثل هذه الاجهزة والهيئات والتى من شأنها اعاقة فعالية واداء الادارة وقد تم تقديم التقرير الى الحكومة مرفقاً باقتراح لتوكيل الادارة بمسئولية وضع معايير رقابة داخلية لوحدات القطاع العام والاشراف على نتائجها فاذا ما تم قبول تلك المقترحات فانها ستعد خطوة كبيرة نحو دفع الادارة الى المزيد من الكفاءة والمحاسبة وسيعد ذلك مثال كبير لبدء اصلاحات القطاع العام من قبل مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش .

وكجزء من عملية بناء صورتها ، قامت الادارة لاول مرة باستضافة مؤتمر دولى كان موضوعه تحسين الوظائف الاشرافية وتحديات الالفية الجديدة والذى ساعد على جمع اعضاء برلمانيين من الداخل والخارج ومراجعين عموميين من دول اخرى ووفود مشاركة وخبراء من مختلف الاجهزة الاشرافية عبر القارات الخمسة ، وقد اتاح هذا المؤتمر الذى تم تنظيمه بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائى والبنك الدولى منتدى ممتاز لتداول القضايا المتعلقة بموضوع المؤتمر ومن ثم ساعدت تلك المداولات كافة المشاركين فى المؤتمر على صياغة التوصيات الهامة بشأن تحسين مهام الاشراف المالى فى بنجلاديش .

ولاول مرة تم انتخاب مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش للانضمام الى مجلس المديرين وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة للمنظمة الاسيوية لاجهزة الرقابة العليا الذى عقد بتايلاند فى اكتوبر من عام ٢٠٠٠ وبعد انتخاب مجلس مديرى المنظمة الاسيوية واعترافاً بجهوده لدعم التعاون الدولى تم منح المكتب مسئولية تنظيم ورشة عمل منظمة الاسوساى فى مجال المراجعة المالية خلال شهر سبتمبر من عام ٢٠٠١ وشارك فيها ١٦ دولة وكانت بنجلاديش فخورة بحق باستضافة هذه الورشة ، فقد ساهمت بدرجة كبيرة فى رفع صورة ومنزلة مكتب المراقب والمراجع العام البنجلاديشى على الصعيدين القومى والعالمى كما كان للترتيبات والنهج المهنى والاستضافة الناجحة لورشة العمل بالغ الاثر والتقدير من قبل مجلس المراجعة باليابان ومنسق البرامج التدريبية للمنظمة الاسيوية ، واعترافاً بالتزامنا واسهامنا خلال الانكوساى السابع عشر الذى عقد مؤخراً .

(البقية صفحة 22)

تحقيق رقابي : ادارة المراجعة في نجارا بروناي دار السلام

تقع سلطنة نجارا بروناي دار السلام (مقر السلام) في الركن الشمالي الغربي من جزيرة بورينو (ثالث اكبر جزيرة في العالم) على طول ساحل بحر الصين الجنوبي وعلى بعد ٤٤٢ كيلو متر شمال خط الاستواء ويبلغ اجمالي مساحتها ٥٧٦٥ كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانها ٣٢٣٦٠٠ نسمة وفق تعداد عام ١٩٩٨ .

وقد حصلت نجارا بروناي دار السلام على استقلالها وسيادتها في الاول من شهر يناير عام ١٩٨٤ ويتزعم الحكم فيها كمملكة اسلامية بشبه جزيرة الملايو الحاكم رقم ٢٩ وهو جلالة السلطان الحاج حسن البلقيه معز الدين واد لله ويرجع الحكم الملكي لبروناي الى ٦٠٠ سنة حيث سلطانها الاول المعروف محمد شاه الذي تولى الحكم خلال الفترة من ١٣٦٣ الى ١٤٠٢ .

تاريخ ادارة المراجعة ببروناي :

تم افتتاح ادارة المراجعة لاول مرة عام ١٩٣٥ ، عندما كانت بروناي لاتزال مستعمرة بريطانية ، وهناك بحث لم يتم العمل فيه بعد بشأن تطوير تلك الادارة حتى الاحتلال الياباني في الفترة من ١٦ ديسمبر ١٩٤١ وحتى ٩ يونيو من عام ١٩٤٥ ، وفي عام ١٩٤٩ اصبحت ادارة المراجعة بحكومة برويتو الشمالية الساراواكيه مسئولة عن مراجعة حكومة بروناي وقام العديد من المسئولين الوافدين من قبل هيئة (المراجعة) عبر البحار التابعة لجلالة الملكة بزيارات متعددة من ساراواك الى ادارة مراجعة بروناي وحين وضع دستور بروناي عام ١٩٥٩ تم تعيين اول مراجع مقيم وهو احد المسئولين الوافدين من هيئة (المراجعة) عبر البحار التابعة لجلالة الملكة كمراجع عام اما اول مسئول محلي يتم تعيينه كمراجع عام فقد كان ذلك عام ١٩٨٩ .

الاستقلال والسلطة القانونية :

يعين المراجع العام من قبل جلالة السلطان وفقاً للمادة (٦٦) من دستور نجارا بروناي دار السلام وينص الدستور على ان يشغل المراجع العام هذا ا لمنصب حتى بلوغه سن الخامسة والخمسين ويمكنه الاستقالة من منصبه في أي وقت كما لايجوز عزله او اقالته من هذا المنصب الا في حالة العجز عن اداء مهام منصبه (سواء كان ذلك نابعاً من عجز جسماني او ذهني او اي سبب اخر) او سوء السلوك ، ووفقاً لما نص عليه الدستور فانه لايجوز عزل المراجع العام الا اذا تولى التحقيق في حالته شخص :

(١) يشغل او شغل منصب قضائي عالي في الكومونولث .
(٢) تم تعينه لهذا الغرض من قبل جلالة السلطان .
(٣) اوصى بضرورة عزل المراجع العام .

ويدعم الدستور استقلال المراجع العام بالطرق التالية :-

* رفع المراجع العام تقاريره مباشرة الى جلالة السلطان .
* تقاضى المراجع العام راتبه من الصندوق الموحد .
* تحديد المراجع العام لنوعيات الرقابة المقرر تنفيذها .
* حق المراجع العام في الاطلاع على كافة السجلات موضع رقابته .

نطاق السلطة القانونية :

تتضمن المادة ٦٧ من الدستور سلطة وواجبات المراجع العام ويتضمن قانون الرقابة (مادة ١٥٢) ذلك بمزيد من التفصيل ومن ثم يحق للمراجع العام مراجعة حسابات نجارا بروناي دار السلام التي تتضمن البيان المالي السنوي وحسابات الوزارات والادارات والبعثات الخارجية والجهات القانونية .

بقلم تشونج فولي مساعد المراجع العام في نجارا بروناي دار السلام

الا انه بامر من جلالة السلطان والذي اصبح ساري اعتباراً من ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧ تم منح المراجع العام تفويض جديد لمراجعة حسابات الوحدات المشتركة مع الحكومة (الشركات) ، وتنفيذاً لهذا التوجيه الجديد قامت ادارة المراجعة بصياغة اجراءات جديدة لاجراء عمليات مراجعة تلك الجهات ، وقد ارتكزت تلك الاجراءات على عوامل قانونية ملائمة كالدستور ونصوص قانون الرقابة ونصوص قانون الشركات (الاتحادات) والتي تتطلب في مجملها قيام الاتحادات ذات الملكية الحكومية (الشركات) بتعيين مراجعين خارجيين بها وفي ظل تلك الترتيبات الجديدة قامت ادارة المراجعة بتنفيذ الاجراءات التالية :

* قيام ادارة المراجعة وادارة الوحدات المشتركة مع الحكومة (الشركات) معاً بوضع التوصيه الخاصة بالمراجع الخارجي الا ان المراجع العام له في ذلك حق اتخاذ القرار النهائي اذا ما نشب خلاف اثناء عملية التوصيه .
* تعين مجالس ادارات الوحدات ذات الملكية المشتركة مع الحكومة (الشركات) المراجع الخارجي .
* ادارة المراجعة تشرف وتراجع على اداء المراجع الخارجي .

تنظيم ادارة المراجعة :

يساعد المراجع العام في تنفيذ مسئولياته الدستورية كل من نائب المراجع العام واربعة من مساعدي المراجع العام وعدد ١٣٢ فرداً من العاملين معه ، وتنقسم ادارة المراجعة الى اربعة اقسام رئيسية يرأس كل منها مساعد للمراجع العام ، ووحدة فنية يترأسها احد كبار المراجعين .

يتولى القسم الرئيسي الاول مسئولية مراجعة الرواتب (مستحقات العاملين) ومكافأت التقاعد (المعاشات والمكافأت) والمنح الاجتماعية (المنح والمساعدات ومعاش الشيخوخة) ويتولى القسمين الرئيسيين الثاني والثالث مسئولية القيام بعمليات المراجعة المالية والالتزام باللوائح في شتى الوزارات والادارات الحكومية (حسابات العائد والانفاق) كما يعد القسم الرئيسي الثاني مسئولاً كذلك عن مراجعة الحساب السنوي لحكومة نجارا بروناي دار السلام ، اما عمليات مراجعة الجهات القانونية والوحدات ذات الملكية المشتركة مع الحكومة (الشركات) ، وعمليات تقويم الاداء ، وعمليات مراجعة الحاسب فتقع جميعها ضمن اختصاص القسم الرئيسي الرابع بينما تقوم الوحدة الفنية بمراجعة مشروعات التعمير الحكومية .

التخطيط :

تقوم ادارة المراجعة باعداد خطه استراتيجيه (خطه خمسيه طويلة الاجل) واخرى سنويه ، كما تقوم كل عام بعملية مراجعه لاحقه لبيان سبب عدم التمكن من تحقيق اى من الاهداف وذلك لتحسين كفاءتها وفاعليتها ، اما عن التركيز الرئيسي لادارة المراجعة فينصب على مراجعة البيان المالي السنوي ، ومن ثم فانه يجب في هذا الشأن تحديث عمليات مراجعة الوزارات ، والادارات ، والهيئات بما يتماشى مع مراجعة هذا البيان المالي السنوي ونظراً لعدم امكانية مراجعة كافة الوزارات والادارات والهيئات كل عام فانه يتم اختيار عمليات المراجعة ارتكازاً على تقويم المخاطرة .

وهكذا يجب على كل قسم او وحدة اعداد خطتها الرقابية وتقديمها لتقارير شهرية عن سير العمل الى المراجع العام للكشف عن اى انحرافات عن الخطة واضافة الى ذلك فانه يجب على رئيس كل قسم او وحدة شرح وتبرير الاسباب الخاصة بعدم تحقيق الاهداف .

رفع التقارير :

ينص الدستور وقانون المراجعة على قيام المراجع العام بتقديم تقرير الى جلالة السلطان فى أى وقت وعند استكمال عملية المراجعة ، تصدر ادارة المراجعة رأى اولى يتضمن الامور الهامة التى اسفرت عنها المراجعة والتوصيات وذلك الى رئيس الادارة المختصة يلى ذلك تقرير منفرد الى الجهة موضع المراجعة مع ارسال نسخ منه الى السكرتير الدائم بمكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية والوزارة المكلفة بالاشراف عليها .

ومن جهة اخرى يقدم المراجع العام تقرير ربع سنوى (يتضمن مكتشفات كافة التقارير التى صدرت خلال هذا الربع من العام) الى جانب تقديمه لتقرير سنوى (يتضمن مراجعة البيان المالى السنوى وكافة المكتشفات الرقابية الكبرى خلال العام وذلك لجلالة السلطان واضافة الى ذلك يقدم المراجع العام تقارير رقابية خاصة تتعلق بسوء الادارة فى الموارد الحكومية الى جلالة السلطان ويتم طرح كافة تلك التقارير خلال اجتماعات مجلس الوزراء لمزيد من المداولة واتخاذ الاجراءات الملائمة .

ادارة الموارد البشرية :

تقوم ادارة المراجعة بتعيين ثلاث نوعيات من العاملين :

* المتقدمين من المدرسة الثانوية العليا (مستوى أ) والذين يقدم لهم تدريب داخل الادارة .
* حملة الدبلوما الوطنية العليا (درجة معادلة) .
* خريجين من مختلف النظم .

وفى ذلك يعد التدريب امراً جوهرياً لمسايرة اخر التطورات والحفاظ على مهنية العاملين ومن ثم تقوم ادارة المراجعة باعداد العاملين فيها لمواجهة تحديات التطورات المتلاحقة فى البنية الاساسية والتكنولوجيا والاقتصاد من خلال ارسالهم للتدريب داخلياً وخارجياً للحصول على الشهادات والخبرات المهنية كما يتم تشجيع العاملين بالمجال الرقابى على اتخاذ المبادرة نحو المزيد من دراساتهم عن طريق الالتحاق على سبيل المثال بالدورات التى تلى تخرجهم وذلك لزيادة معرفتهم ومقدرتهم على اداء وظائفهم .

تطلعات مستقبلية :

ان الموضوع الرئيسى الذى كانت ادارة المراجعة تحاول معالجته هو تعديل قانون الرقابة نظراً لعدم تضمنه فى الوقت الراهن الحق للقيام بتقويم الاداء وذلك على الرغم من شروع ادارة المراجعة بالفعل بالقيام بتلك المراجعات ويشكل مايلى تحديات اخرى تواجه ادارة المراجعة :

* اصدار تقرير سنوى حديث .
* تعيين عاملين مؤهلين مهنياً .
* الية العملية الرقابية .
* مواجهة النقص فى عدد العاملين بسبب مايستجد من صلاحيات واتساع نطاق المراجعة .
* تقديم نتائج رقابية ذات جودة عالية وفى الوقت المناسب .
* اجراء المزيد من عمليات تقويم الاداء .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على :

The Audit Department, Jalan Menteri Besar,
Bandar Seri
Begawan BB
3910, Negara Brunei Darussalam,
Tel: 2-380576, Fax: 2-380769,
e-mail: jabaudbd@brunet.bn or www.audit.gov.bn

قام مكتب المحاسبة العام الامريكى لمدة تزيد عن العشرة سنوات بجمع قدر كبير من العمل الذى يتضمن بالوصف بيان افضل التطبيقات فى العمليات والممارسات والنظم الرقابية المستخدمة من قبل اجهزة عرفت بتميزها فى مختلف النواحى الادارية ، وتعد تلك الممارسات المثلى نموذجاً لاجهزة اخرى ذات مهام ووظائف مشابهة .

ويتضمن موقع المكتب على شبكة الانترنت قائمة بافضل تطبيقات المراجعة للمكتب فى تسعة مجالات للادارة ، كما يتضمن كذلك دراسات مقارنة يتم فيها مقارنة ممارسات الاجهزة الحكومية بافضل الممارسات الخاصة وبعمليات مشابهة داخل اجهزة رائدة وبافضل دراسات منهجيات الممارسات التى تشكل اطار لتقويم العمليات استناداً على افضل الممارسات المحددة ، ويمكن وجود تلك المعلومات بقسم (المجموعات الخاصة) بصفحة تقارير مكتب المحاسبة الامريكى على شبكة الانترنت (www.gao.gov/bestpractices) .

****

يتوافر الان لقارئى المجلة التقرير السنوى الرابع والعشرين لمحكمة المراجعين الاوربية (عن السنة المالية ٢٠٠٠) ، ويعد التقرير احد مقومات الاجراءات التنفيذية التى اقرها البرلمان الاوروبى ويتكون هذا التقرير السنوى من تقرير خاص بالانشطة التى يتم تمويلها من الموازنة العامة وتقريراً اخر عن انشطة صناديق التنمية الاوروبية السادس والسابع والثامن ، وتنجم الملاحظات الواردة بهذا التقرير عن مراجعة المحكمة للعائد والانفاق بما فى ذلك مراجعتها من حيث الادارة المالية السليمة ويتوافر هذا التقرير على موقع محكمة المراجعين الاوروبية بشبكة الانترنت بكافة لغات المنظمة وذلك على العنوان (www.eca.eu.int).

****

تلقى طريقة التقويم التى يتبعها مكتب المحاسبة العام الامريكى لتقويم العملية التى تستخدمها الاجهزة الحكومية لتحديد موضع استثمار تكنولوجيا معلوماتها موافقة فى شتى انحاء الجهات الحكومية والقطاع الخاص وذلك وفقاً لرد الفعل الذى ورد بورشة عمل عقدت مؤخراً حول ادارة استثمار تكنولوجيا المعلومات ، وقد طور المكتب من جانبه اداة التقويم (ادارة تكنولوجيا المعلومات : اطار لتقويم وتحسين نوعية الاداء GAO/AIMD-10-1-23) لمساعدة الاجهزة فى الالتزام بالمتطلبات الخاصة بتقويم التخطيط لتكنولوجيا المعلومات وعمليات الرقابة على الاستثمار التى نص عليها قانون كلينجر كوهين وقد استخدمت اداة التقييم منذ صدورها من قبل الاجهزة الاتحادية والشركات الاستشارية ولمزيد من المعلومات حول هذا الاصدار وكيفية الحصول عليه يرجى الاتصال بمكتب المحاسبة العام الامريكى للاتصال الخارجى عن طريق البريد الالكترونى el@gao.gov أو تليفون 5127260(202) .

يظل كشف ومنع الغش موضع اهتمام لقارئى المجلة ويتوافر الان كتاب جديد بعنوان كشف ومنع الغش فى القوائم المالية كتبه زبيح الله رضائى واعد مقدمته جوزيف ويلز ويعد هذا الكتاب مرجعاً ارشادياً ثميناً للقائمين بفحص الغش ولجان وادارة المراجعة ومشرعيها ، وينصب التركيز الرئيسى للكتاب على كشف ومنع الغش بالقوائم المالية ، ويعرف غش القوائم المالية بانه سوء بيان مادى ومتعهد للقوائم المالية التى تصدرها الشركات التجارية العامة لتضليل مستخدمى تلك القوائم ولاسيما المستثمرون والدائنون ، وتعد دراسة غش القوائم المالية ذات قيمة كبيرة نظراً لاعتماد كفاءة وصحة اسواق المال الى حد كبير على نوعية وكمال وفائدة وامكانية الاعتماد على المعلومات المالية التى يتلقاها السوق ويمكن ان يسهم الغش فى القوائم المالية بشكل كبير فى عدم صحة وكفاءة اسواق رأس المال وكذلك فان كشف ومنع الغش بالقوائم المالية يعد امراً حاسماً للنمو الاقتصادى ورفاهية الامم وينشر هذا الكتاب باللغة الانجليزية لدى جون ويلى واولاده بالعنوان

605 Third Avenue, New York, N.Y. 10158

او بالاتصال على تليفون (8506336 (212)) وسعر الكتاب 65 دولار امريكى .

****

اصدرت الحكومة الكندية تقريرها (الاداء فى كندا – ٢٠٠١) والذى يتضمن مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التى تعطى صورة لنوعية الحياة فى كندا ، ويتسم هذا التقرير باهميته نظراً لقيام الحكومة ولاول مرة بتقديم عرض يمكن الحكومات والمواطنين من خلاله من التركيز على برامج الصحة والرفاهية والازدهار طويلة الاجل فى كندا ويعد هذا التقرير (الاداء فى كندا – ٢٠٠١) هو التقرير السنوى السابع الذى يقدم للبرلمان عن الاداء الحكومى الا ان التقارير السابقة لم تتضمن ما وجد فى التقرير الحالى من سياق وتركيز واستمرارية وصراحة .

ونتيجة لذلك فان هذا التقرير يعد تقريراً هاماً لانه يبنى ويضيف الى افضل تقاليد بعض المبادرات الحكومية الاقليمية الرئيسية فى هذا المجال ويتوافر هذا التقرير من خلال موقع المؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة على شبكة الانترنت

www.ccaf-fcvi.com/html/english/canada-perform 2001-entry.html.

داخـــل الانـــتـــ

الاجتماع الاول لمجموعة عمل الانتوساى لمراجعة المؤسسات الدولية

تم استضافة الاجتماع الاول لمجموعة عمل الانتوساى الخاصة بمراجعة المؤسسات الدولية من قبل المراجع العام لجنوب افريقيا وذلك بمدينة بريتوريا فى الفترة من ٣٠ يناير وحتى الاول من شهر فبراير من هذا العام وقد حضر هذا الاجتماع وفود من احدى عشر جهاز اعلى للرقابة : النمسا والدنمارك والهند واليابان ونيبال والنرويج والمملكة العربية السعودية وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وفنزويلا كما ابدت اجهزة اخرى رغبتها فى المشاركة فى هذه المجموعة.

وقد تشكلت مجموعة العمل خلال الانكوساى السابع عشر الذى عقد بسول خلال شهر اكتوبر من عام ٢٠٠١ والذى ابدى فيه المشاركين موافقتهم على تأسيس مجموعة عمل خاصة تتشكل من عدد محدود من الاجهزة العليا للرقابة المعنية بمراجعة الاجهزة الرقابية للمؤسسات الدولية وتداولها ومقترحاتها بالتوجيه اللازم .

وقد قام المجلس التنفيذى لمنظمة الانتوساى بتعيين مكتب المراجع العام النرويجى لرئاسة تلك المجموعة .

وتتضمن سلطة مجموعة العمل القيام بدراسة واقتراح دليل للاجهزة العليا للرقابة للمؤسسات الدولية وسيغطى هذا الدليل التكميلى الذى ستقترحه المجموعة عدة موضوعات منها الصلاحية الرقابية ونظام التعيين والموارد وتطبيق المعايير الرقابية ، الا ان المجموعة لن تغطى من جانبها النظام الرقابى المؤسس لهيئة الامم المتحدة ، كما وافق الحاضرون كذلك على قيام المجموعة باعادة التأكيد على اهمية المراجعة الخارجية من قبل الاجهزة العليا للرقابة او المراجعين المعنيين من الاجهزة الرقابية فى الدول الاعضاء وكذلك ماهية افضل الطرق لدعم اشتراك الاجهزة الرقابية بالدول النامية فى تلك المراجعات .

وقد قررت مجموعة العمل فى اجتماعها الاول ان تركيزها الرئيسى سيكون على مايلى :-

* صياغة مجموعة من المبادىء الواضحة التى تحكم المراجعة الخارجية المستقلة للمؤسسات الدولية وفق معايير ارشادات منظمة الانتوساى .
* تحديد الطرق اللازمة لدعم تلك المبادىء لدى المؤسسات الدولية من خلال دولها الاعضاء .
* وضع التوجيهات العملية لمساعدة اعضاء منظمة الانتوساى فى تنفيذ عمليات مراجعة المؤسسات الدولية .
* تقديم تعريف وتصنيف اكثر دقة للمؤسسات الدولية والاعتراف بان اعداد قائمة حديثة ومحددة قد يكون امراً يفوق طاقتها .

وسوف تقوم مجموعة العمل بلفت انتباه المجلس التنفيذى للانتوساى الى أى امور تنشأ خلال عملها تجاه المؤسسات الدولية التى تتجاوز سلطتها الرقابية والتى قد تتطلب المزيد من الايضاحات للاجهزة الاعضاء.

وقد وافق الحاضرون خلال الاجتماع على نطاق صلاحية مجموعة العمل الذى سيتم تقديمه للمجلس التنفيذى للانتوساى خلال اجتماعه بفيينا فى اكتوبر من عام ٢٠٠٢ واضافة الى ذلك تقوم الاجهزة الاعضاء باعداد عدة ورقات عمل للاجتماع القادم للمجموعة والمقرر عقده بأوسلو فى الفترة من ١٩ الى ٢١ يونيو ٢٠٠٢ وستقوم مجموعة العمل بتقديم تقاريرها النهائية للنظر والموافقة عليها خلال الانكوساى الثامن عشر المزمع عقده ببودابست عام ٢٠٠٤ .

اجتماع مجموعة عمل الانتوساى لمراجعة المؤسسات الدولية

بريتوريا – جنوب افريقيا

اجتماع لجنة المهام الخاصة بالتخطيط الاستراتيجى فى واشنطن :

عقدت لجنة المهام الخاصة بالتخطيط الاستراتيجى التابعة للانتوساى التى تم تأسيسها من قبل المجلس التنفيذى بسول خلال شهر اكتوبر عام ٢٠٠١ اجتماعها الاول بواشنطن يومى ٢٥ و ٢٦ ابريل ٢٠٠٢ رأسها المراجع العام الامريكى دافيد والكر وقد تم تأسيس تلك المجموعة فى الوقت الذى تقترب فيه المنظمة من عيدها الخمسين خلال عام ٢٠٠٣ وتتمثل سلطتها المخولة لها من قبل المجلس التنفيذى فى وضع اطار تخطيط استراتيجى من شأنه توجيه منظمة الانتوساى للقرن الحادى والعشرين .

حضر هذا الاجتماع الذى عقد بواشنطن مراجعين عموميين وكبار مسئولين من العشرة اجهزة الرقابية المشاركة بلجنة المهام الخاصة وهى انتيجا وباربودا والنمسا وبوركينا فاسو وكوريا والنرويج وبيرو والمملكة العربية السعودية وتونجا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وقد تم خلال الاجتماع استخدام اسلوب العصف الفكرى لتشجيع المناقشات الصريحة الواضحة ومن ثم تم التوصل الى اتفاق بشأن العناصر الاساسية لمسودة اطار العمل اللازم لخطة الانتوساى الاستراتيجية والتى تتضمن البيانات المقترحة لرؤية ومهمة المنظمة وكذا لاهدافها الاستراتيجية ومقاصدها وقيمها المحورية .

وقد ارسل د. يونج نام لى رئيس الانتوساى ورئيس لجنة المراجعة والتفتيش الكورى ومضيف الانكوساى السابع عشر بسول رسالة تهنئة الى لجنة المهام قال فيها كما لاحظنا جميعاً بسول العام الماضى ان عالمنا فى القرن الحادى والعشرين يحمل لنا جميعاً تغيرات سريعة لايمكن التنبؤ بها والتى لم نشهدها خلال القرن الماضى فهناك موضوعات ديناميكية هامة سوف تؤثر على مجتمعنا بعدد من المستويات فى المستقبل ، وفى قلب المتغيرات العالمية تحتاج منظمة الانتوساى الى خطة لبدايات جديدة لمساعدة اجهزة الرقابة العليا على الاستيفاء الافضل للاحتياجات المستقبلية ، ومن ثم فان هذا الاطار الاستراتيجى للتخطيط سيكون من شأنه انعاش ودعم المنظمة ومساعدتها فى القيام بالتزاماتها تجاه اعضاءها" .

ولضمان زيادة المشاركة فى عملية التخطيط الاستراتيجى وانعكاس اراء الاجهزة الرقابية الاعضاء فانه سيتم لاحقاً عرض مسودة الاطار على المجلس التنفيذى ومجموعات العمل الاقليمية ورؤساء اللجان للتعليق عليها وبعدها سيتم طرح هذا ا لاطار للمناقشة والموافقة عليه خلال اجتماع المجلس التنفيذى المقرر عقده بفيينا – النمسا خلال الفترة من ١٦ – ١٨ أكتوبر ٢٠٠٢ وبعد موافقة المجلس ستقوم مجموعة العمل بطرح الاطار لمزيد من المناقشة والموافقة عليه من قبل كافة الاعضاء خلال مؤتمر الانتوساى القادم والمزمع عقده ببودابست عام ٢٠٠٤ .

ولمزيد من المعلومات عن مجموعة العمل يرجى الاتصال برئيسها على العنوان :-

U.S. General Accounting Office, 441 G Street, N.W.,External Liaison, Room 7826, Washington, D.C.2054
USA (tel: 202-512-4707; fax: 202-512-4021; e-mail: el@gao.gov).

اعضاء لجنة المهام الخاصة بالتخطيط الاستراتيجى خلال فترة استراحة للتصوير فى صورة جماعية من اليسار الى اليمين : السيد/ كويداجو المراجع العام لبوركينا فاسو ، السيدة/ كابورا بوركينا فاسو ، السيد/ بورج النرويج مبادرة تنمية الانتوساى ، السيد/ انجيست النرويج ، السيد/ كلينو النمسا ، السكرتارية العامة ، السيد/ لى كوريا ، السيد/ ماتوت المراجع العام لبيرو ، السيد/ كيم كوريا ، السيد/ مورك ايدام المراجع العام للنرويج ، السيد/ والكر المراجع العام للولايات المتحدة ورئيس لجنة المهام الخاصة ، السيدة/ ارمسترونج المراجع العام لانتيجوا وبربودا ، السيد/ الابراهيم السعودية ، السيد/ ادواردز مراقب ، المراجع العام لسانت كيتس ونفيس ، السيد/ سينكلير المملكة المتحدة ، الدكتور/ تويونيتوا المراجع العام لتونجا ، السيد/ ماجز المملكة المتحدة .

احدث اخبار مبادرة تنمية الانتوساى :-

تجعلك اخبار مبادرة تنمية الانتوساى على علم بالتطورات التى تطرأ باداء وبرامج المبادرة .

ولكى يتاح لكم المزيد عن المبادرة والاطلاع على احدث ماينشر بين الاعداد الصادرة من المجلة يرجى مراجعة موقع المبادرة على العنوان : <www.idi.no.>

ارشادات عامة لمدربى الاجهزة الرقابية :

نشر هذا الاصدار الهام مؤخراً بموقع المبادرة ، وترتكز تلك الارشادات التى تعد تطبيق عملى يمكن تطويره بصورة مستقله داخل الاقاليم على خبرة المبادرة الطويلة فى اعداد وتقديم برامج تدريبية اقليمية طويلة الاجل ، وتتوافر الان نسخ من الارشادات باللغتين الانجليزية والاسبانية اما النسخ باللغتين العربية والفرنسية فلاتزال بمرحلة الاعداد .

البعد العالمى :-

سبق ان اعلنا فى العددين السابقين من المجلة ان سكرتارية المبادرة فى اوسلو قد زادت من التشكيل العالمى للعاملين بها بما يتضمن افراداً من النرويج واليابان وكندا واستونيا والمملكة المتحدة ، ويسر المبادرة ان تعلن كذلك عن انضمام لويس ايستبان ارتيا كاستلر الى الفريق خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٢ معاراً من مكتب المراقب العام فى كولومبيا .

ورشة عمل منظمة الاسوساى لمراجعة تكنولوجيا المعلومات :

قام عدد من خريجى برنامج التدريب الاقليمى طويل الاجل التابع لمنظمة الاسوساى فى بداية شهر مارس بعقد ورشة عمل مدتها اسبوعين لمراجعة تكنولوجيا المعلومات بمدينة نيودلهى وذلك للمشاركين من الاجهزة الرقابية بالاقليم وسيتم توافر مادة هذه الورشة لخريجى المبادرة من مختلف الاقاليم التابعة للانتوساى على اسطوانات مضغوطة .

التعاون مع الاقاليم الاخرى لمنظمة الانتوساى :

تقوم مبادرة تنمية الانتوساى حالياً بتمويل اتفاقات تتعلق بالتعاون المستقبلى مع الاربوساى والاسوساى والسباساى ومن جانبها طلبت الاربوساى جولة ثانية من برنامج (تدريب المدربين) والمساعدة بشأن تطوير موقعها على شبكة الانترنت .

وسعياً منها لدعم بناء الطاقة فى نظام تقويم الاداء ستبدء منظمة السباساى برنامج تنمية للمدربين يبدء بندوة مدتها يومان لمراجعى العموم والادارة العليا خلال شهر مايو من عام ٢٠٠٢ . وسيتم عقد البرنامج من خلال اتفاقية تعاون بين منظمة السباساى والبنك الاسيوى للتنمية ومبادرة تنمية الانتوساى .

واضافة الى ذلك ستشارك مبادرة تنمية الانتوساى كذلك فى البرنامج الثانى (لتدريب المدربين) بمنظمة الاسوساى . ويتضمن النشاط الاول فى البرنامج ورشة عمل مدتها (٧) اسابيع حول موضوع تصميم واعداد البرامج التدريبية والتى سيعقدها عدد من اخصائيو التدريب بمنظمة الاسوساى ، ونظراً لقيام البنك الاسيوى للتنمية بدور الراعى الرئيسى لهذا البرنامج فان المبادرة ستوفر من جانبها الافراد اللازمين للمساعدة فى بعض الانشطة هذا البرنامج الذى سيديره اتحاد المراجعة الحكومية اليابانى كجهة تنفيذية بالتعاون الوثيق مع سكرتارية منظمة الاسوساى بالهند ومدير التدريب باليابان .

الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساى :

اذا مارغبتم فى مناقشة أى من الموضوعات الواردة بتلك النشرة الاخبارية لمبادرة تنمية الانتوساى يرجى الاتصال بالمبادرة على تليفون 4722241349 او عن طريق البريد الالكترونى idi@idi.no

---

تابع صفحة (١٦) مبادرات الاصلاح فى بنجلاديش :

بسول كوريا فقد تم اقتراح ادراج مكتب المراقب والمراجع العام ببنجلاديش ضمن اللجان الدائمة التالية بمنظمة الانتوساى :

* لجنة معايير الرقابة الداخلية .
* مجموعة العمل الخاصة بمراجعة البيئة .
* مجموعة العمل الخاصة بتقويم البرامج .

وكان قد سبق ادراج بنجلاديش بمجموعة عمل الانتوساى لمراجعة الخصخصة ، وتم منذ ذلك الحين ادراج بنجلاديش بلجنة الانتوساى لمعايير الرقابة الداخلية وجارى انضمام المكتب البنجلاديشى الى لجنتين دائمتين اخرتين .

الخاتمة :-

تعد المبادرات الوارد بيانها فى هذا التقرير جزءاً من الجيل الاول لاصلاحات بنجلاديش فى نطاق المراجعة الحكومية وكذلك وفق اصلاحات الدولة فى الادارة المالية للقطاع العام وتعزيزاً لنتائج تلك المبادرة فان الامر يحتاج الى اصلاحات استراتيجية تكفل تغييرات هيكلية ودستورية ونظامية ومن ثم يتطلب تنفيذ مثل هذه الاصلاحات جهود متواصلة ومحيط يدعم تلك التغييرات وصولاً الى نتائج افضل .

وفى كل مساعينا الاصلاحية وبينما نسعى للحصول على الدعم من داخل البرلمان والحكومة فاننا ننتظر كذلك هذا الدعم والتعاون من شركائنا فى التنمية والعمل الرقابى وذلك دعماً وتعزيزاً لجهودنا .

وفى عالم الادارة المتغير بما يستجد فيه من تحديات فاننا فى اجهزة بلادنا الرقابية نحتاج الى التعاون وتأمين الوسط الذى يمكننا من العمل بكل طاقتنا على المساعدة فى تأمين الشفافية والمسئولية المحاسبية التى تدعم نظم الادارة الحديثة وتؤدى الى الاقتصاد والكفاءة والفاعلية فى استخدام الموارد العامة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على :-

For more information, contact : Office of the Comptroller and Auditor General, Dhaka-1000, Bangladesh, tel : ++880 (2) 8314653,8318395-8,8318240-3, fax : ++880(2) 8312690,e-mail : saibd @ citechco.net,or www.cagbd.org.

الجـــــــدول الـزمـنـى لاحـــــــــداث الانـتـــــــــوســـــــــاى ٢٠٠٢/٢٠٠٣

ابريل

- الندوة الخامسة عشرة للانتوساى/الامم المتحدة فيينا/النمسا ٨-١٢ أبريل .
- لجنة المهـام الخـاصـة بالتـخطيط الاستراتيجى واشنطن ٢٥-٢٦ أبريل .

مايو

- مؤتمر الايروساى الخامس موسكو روسيا ٢٧-٣١ مايو

يونيو

- اجتماع لجنة الدين العام استكهولم - السويد ٦-٧ يونيو .
- اجتماع لجنة الخصخصة اوسلو-النرويج ١٠-١١ يونيو .

يوليو

- المؤتمر الثـانى لمنظمـتى الايروسـاى والاولسيفز كارتاجينا - كولومبيا ١٠-١١ يوليو .

اغسطس

سبتمبر

اكتوبر

- الاجتماع الخمسين للمجلس التنفيذى للانتوساى فيينا - النمسا ١٦-١٨ أكتوبر .
- الاجتماع الحادى والثلاثين للمجلس التنفيذى للاسوساى مانيلا - الفلبين ٢٢-٢٤ أكتوبر

نوفمبر

- اجتماع لجنة مراجعة البيانات الكترونياً نيودلهى - الهند ٢٧-٢٩ نوفمبر .

ديسمبر

يناير :

فبراير :

مارس :

تعليق الناشر :

ملحوظة رئيس التحرير : يتم نشر هذا التقويم لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة وكطريقة لمساعدة اعضاء المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة فى تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الاحداث الواسعة المجال للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة والاحداث الاقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذى ، ولايمكن بسبب المكان المحدود ادخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الاخرى التى تقدمها الاقاليم ، وللحصول على معلومات اضافية ، اتصل بالامين العام لكل مجموعة عمل اقليمية .